تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى

إعـداد

د/ عائشة عبد الفتاح مغاورى الدجدج
مـــــدرس أصـــــول التربيـــــة
كلية الدراسات العليا للتربية- جامعة القاهرة

تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى
إعـداد
د/ عائشة عبد الفتاح مغاورى الدجدج

مـــدرس أصـــول الـــتربيـــة
كلية الدراسات العليا للتربية- جامعة القاهرة

الـمـلـخـــــص

إذا كانت قضية التعليم بصفة عامة من القضايا المُلحة فى مصر فى الوقت الراهن إلا أن قضية التعليم الجامعى تحتل مكان الصدارة، ذلك أن التعليم الجامعى يمثل ركيزة أساسية فى تحقيق التنمية بكافة صورها، لما يلعبه من دور خطير فى إعداد الكوادر البشرية التى تتطلبها مشروعات التنمية فى كافة المجالات، ومن هنا أصبح التعليم الجامعى محور اهتمام جميع الدول النامية منها والمتقدمة، وأصبحت توفر له جميع المتطلبات والإمكانات المتاحة لتحقق أهدافه ويلبى احتياجات المجتمع.

وقد استحوذ موضوع القدرة التنافسية والتميز التنافسى للمنتجات والأفراد على اهتمام الباحثين ورجال الأعمال وصناع السياسة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأصبحت كفاءة العمالة وجودة الإنتاج تواجه منافسة شرسة فى الداخل والخارج، كما يواجه الإنتاج ممارسات جديدة مثل التحول من التكنولوجيا كثيفة العمالة إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة، وإدارة الجودة الشاملة، الأمر الذى جعل بناء وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات ضرورة حتمية وليست ترفا فكريا.

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى التالى:

كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) فى مجال البحث العلمى من خلال تعزيز التعاون بينهما؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى الأسئلة الآتية:

١- ما الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية؟

٢- ما واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى؟

٣- ما واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها؟

٤- كيف يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى؟

أهـــــداف الدراســـــة:

تهدف الدراسة إلى تعرف الإطار النظرى والمفاهيمى للقدرة التنافسية للجامعات والوقوف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى، أيضاً تعرف واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها مع محاولة التوصل لمجموعة من التوصيات والمقترحات لتعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، والتى من شأنها تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى.

منهـــــج الدراســـــة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف ما هو قائم وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها مع استنباط العلاقة بين الظواهر التربوية. واعتمدت الباحثة على هذا المنهج فى وصف مقومات القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وتحليل العلاقة وأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والتى قد تؤثر فى تحسين القدرة التنافسية.

خطـــــوات الدراســـــة: تسير الدراسة وفقا للخطوات التالية:

أولا: الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات:

(المفهوم- الركائز- المكونات- المقومات- المقاييس)

ثانيا: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى.

ثالثا: واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها.

رابعا: توصيات ومقترحات تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة؛ لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى.

أهـــــم نتائـــــج الدراســـــة:

توصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات والتوصيات تشمل العناصر الأساسية فى منظومة الجامعات الخاصة بهدف تطويرها وتفعيل الدور البحثى لها، من أجل تعزيز التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية فى مجال البحث العلمى؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية وذلك على النحو التالى:

١- مقترحات وتوصيات خاصة بالفلسفة والأهداف.

٢- مقترحات وتوصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

٣- مقترحات وتوصيات خاصة بالبحث العلمى.

٤- مقترحات وتوصيات خاصة بالهيكل التنظيمى والإدارى والتشريعى.

الكلمـــــات المفتاحيـــــة:

- القدرة التنافسية للجامعات. - الجامعات الخاصة. - البحث العلمى.

مقـــــدمـــة:

يمثل التعليم الجامعى ركيزة أساسية فى تحقيق التنمية بكافة صورها لما يلعبه من دور خطير فى إعداد الكوادر البشرية التى تتطلبها مشروعات التنمية فى كافة المجالات؛ مما جعله

محور اهتمام جميع الدول النامية منها والمتقدمة، فأصبحت توفر له جميع المتطلبات والإمكانات المتاحة لتحقق أهدافه ويلبى احتياجات المجتمع.

وفى ظل المناخ العالمى الجديد للتعليم الجامعى، وفى عصر التعليم الجامعى عابر القارات ومع التقدم الهائل الذى تشهده جامعات الدول المتقدمة فى شتى مجالات العلوم تغير دور الجامعة ولم يعد قاصراً على الوظائف التقليدية المرتبطة بتقديم المعارف ونشرها، بل أصبحت هناك ضرورة ملحة لرؤية جديدة للتعليم الجامعى تجمع بين العالمية والملاءمة لتحقيق متطلبات المجتمع المحلى الذى يعمل فى إطاره، وإقامة صلات أكثر مع الوسط الدولى وصولا إلى العالمية.

ويمثل البحث العلمى أحد الأعمدة الرئيسة التى تعتمد على النهضة فى الدول المتقدمة، وهو الركيزة الأساسية لصنع السياسات وعمليات التخطيط وإدارة التنمية الشاملة التى تكفل الرفاهية للمجتمع المصرى، وتضمن له التفوق فى المنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً وأصبح التوجه للارتقاء بمنظومة البحث العلمى والتطوير والابتكار من أهم الأهداف التى تسعى لها الأمم للنهوض بمستوى القدرات العلمية والعملية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والمنافسة بمنتجاتها فى الأسواق العالمية (وزارة التعليم العالى و البحث العلمى، ٢٠١٥، ٥).

وقد استحوذ موضوع القدرة التنافسية والتميز التنافسى للمنتجات والأفراد على اهتمام الباحثين ورجال الأعمال وصناع السياسة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأصبحت كفاءة العمالة وجودة الإنتاج تواجه منافسة شرسة فى الداخل والخارج، كما يواجه الإنتاج ممارسات جديدة مثل التحول من التكنولوجيا كثيفة العمالة إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة، وإدارة الجودة الشاملة، الأمر الذى جعل بناء وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات ضرورة حتمية وليست ترفاً فكرياً. (كامل،٢٠٠٨).

وشهد التعليم الجامعى على المستوى العالمى فى الوقت الحالى محاولات جادة لتطويره وتحديثه وتحقيق الميزة التنافسية له ومنها التأكيد على ثقافة الجودة فى مؤسساته كاتجاه تطويرى معاصر، نظرا لما تقوم به آليات الجودة الشاملة من دور فى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعى.

وقد تبنت معظم الدول المتقدمة والنامية بعض السياسات التى تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للجامعات، منها: الاتجاه إلى خصخصة بعض مؤسسات التعليم العالى، والعمل على

رفع جودة مخرجات التعليم الجامعى، وتعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة، والعمل على إعادة هيكلة مؤسسات التعليم والبحث العلمى.

إن إعادة النظر فى منظومة التعليم الجامعى المصرى بشكل عام والبحث العلمى بشكل خاص أصبح أمرا حيويا ومهما للغاية، وأصبحت الجامعات المصرية بحاجة إلى الدعم وتعزيز استثمار ما تملكه من خبرات أكاديمية، وتسهيلات بحثية، وقد جاءت المادة رقم (٢٣) من الدستور المصرى "تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% من الناتج القومى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعيين الخاص والأهلى وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى" (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٥).

وفى مصر تسعى مؤسسات التعليم الجامعى جاهدة إلى تبنى سياسات تطويرية بهدف تحقيق القدرة التنافسية عن طريق مراجعة كافة عناصر منظومة العمل الجامعى من خلال تطوير البرامج الدراسية وتحديثها، والارتقاء بمستوى البحث العلمى والدراسات العليا، وإحداث التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والاهتمام بالجودة ونوعية التعليم لضمان جودة مخرجاته، مع التركيز على تدويل التعليم الجامعى كمدخل لتحسينه وزيادة قدرته التنافسية، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الدجدج، ٢٠١٦) التى توصلت إلى تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، ولكن تلك السياسات التى تبنتها الجامعات المصرية لم تجد المناخ المناسب، ولا الإمكانات اللازمة لتنفيذها وتطبيقها عمليا.

وقد أدى إخفاق التعليم الجامعى وعجزه عن تحقيق تلك السياسات إلى غياب الجامعات المصرية عن قوائم أفضل جامعات العالم، وتراجع ترتيبها على المستوى الإفريقى والعربى. وهذا ما أكدته دراسة (دياب، ٢٠١٠) التى أشارت إلى تدنى ترتيب الجامعات المصرية فى قوائم الجامعات العالمية بصفة عامة.

وطبقا لتصنيف (ARWU) الصينى خلت القائمة المعلنة لأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٨ من أية جامعة مصرية أو عربية، واحتوى التصنيف على (١٩٠) جامعة فى الأمريكتين، (٢١٠) جامعة فى أوروبا، (١٠٠) جامعة فى آسيا، (٣) جامعات فى إفريقيا، والجدول التالى رقم (١) يوضح ذلك:

جدول (١)

ترتيب الجامعات طبقا لتصنيف (ARWE) الصينى

Region	Top ٢٠	Top ١٠٠	Top ٢٠٠	Top ٣٠٠	Top ٤٠٠	Top ٥٠٠
North and Latin America	١٧	٥٨	٩٩	١٣٦	١٦٣	١٩٠
Europe	٢	٣٤	٧٩	١٢٤	١٦٨	٢١٠
Asia / Pac	١	٨	٢٢	٤١	٦٨	١٠٠
Africa				٤	٢	٣
Total	٢٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٢	٤٠١	٥٠٣

http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008statistics(EN).h.tm

كما أظهر تصنيف ويبومتركس Webometrcis فى يوليو ٢٠١٧ أن جامعة القاهرة قد جاءت فى المرتبة ٧٤٣ ضمن أفضل ٢٠ جامعة فى أفريقيا، تليها جامعة الأسكندرية فى المرتبة (١١٣٠)، ثم الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى المرتبة (١٣٥٥)، وجامعة المنصورة فى المرتبة (١٤١٣)، ثم جامعة عين شمس فى المرتبة (١٥٨٩)، وخلت القائمة من باقى الجامعات، أما على مستوى العالم فقد خلت القائمة المعلنة لأفضل (٢٥) جامعة فى العالم من أى جامعة مصرية أو عربية. www.webometrics.infolen/aw

وقد اتفقت عدة دراسات منها دراسة (الدجدج،٢٠١٦) ودراسة (حجازى وعبد الرحمن،٢٠١٠) و(دراسة توفيق، ٢٠١٣) على أن من أهم العوامل التى أدت إلى ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية هى:

- ارتفاع الكثافة الطلابية
- ارتفاع نسبة عدد الطلاب/ أعضاء هيئة التدريس
- ضعف شئون أعضاء هيئة التدريس
- نقص الإنفاق على البحث العلمى
- نقص جودة الخريجين
- ضعف النشر الدولى للأبحاث العلمية

إلا أن هناك عاملا مهماً من العوامل التى أضعفت القدرة التنافسية للجامعات المصرية وهو عدم التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة؛ لتحقيق التكامل فى المجالات

المختلفة فى منظومة التعليم الجامعى وبصفة خاصة مجال البحث العلمى الذى يفتقر إلى التمويل الكافى، ونقص الموارد، والإمكانات المتاحة للجامعات الحكومية، إذ أن ٨٥% من إجمالى الإنفاق المتواضع على البحث العلمى فى مصر يأتى من المصادر الحكومية،١٥% تمويل أجنبى من الإتفاقيات العالمية والإقتصادية، وهذا لا يحدث فى الدول المتقدمة، ففى مختلف دول العالم يلعب القطاع الخاص والمستثمرون دورا أساسيا فى تمويل الجامعات والبحث العلمى بها (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٠٨).

وقد أشارت الدراسات ومنها (رومان، ٢٠١٤)، ودراسة (محمد ٢٠٠٧) إلى العديد من أوجه القصور فى دور الجامعات الخاصة وخاصة فى مجال البحث العلمى وضعف إسهامها فى دعم الجامعات الحكومية ونقص التعاون معها.

كما أشارت دراسة ستيفن (Stephen, 2007) و دراسة ميشيل (Michael, 2002) إلى أهمية التعاون بين الجامعات، وأشارت إلى أهمية استخدام الجامعات المتعاونة بدلا من الجامعات التنافسية، وأوصت بضرورة التعاون بين الجامعات التقليدية والجامعات المتعاونة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعات، كما أوضحت أن أحد أسباب ضعف القدرة التنافسية للجامعات هو الابتعاد عن الجامعات الخاصة وعدم التعاون بينهم.

وقد تناولت العديد من الدراسات العوامل المختلفة التى أضعفت القدرة التنافسية للجامعات المصرية، مثل: ضعف النشر الدولى، ونقص التمويل، والكثافة الطلابية وغيرها، ولكنها أغفلت ضعف العلاقة ونقص التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة وأثره فى تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الدراسة الحالية.

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) فى مجال البحث العلمى من خلال تعزيز التعاون بينهما؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية؟

٢- ما واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى؟

٣- ما واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها؟

٤- كيف يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى؟

أهـــــداف الـــدراســـة:

هدفت الدراسة إلى تعرف الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات، والوقوف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى، أيضا تعرف واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها، مع محاولة التوصل لمجموعة من التوصيات والمقترحات؛ لتعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، والتى من شأنها تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى.

أهميـــــة الـــدراســـة:

تمثلت أهمية الدراسة الحالية فيما يلى:

- ترجع أهمية الدراسة إلى تركيزها على التعليم الجامعى الذى هو قاطرة التقدم فى المجتمعات، والذى تسهم مخرجاته فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع المصرى فى كافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- الكشف عن العوامل التى تؤثر فى القدرة التنافسية للجامعات المصرية، مع تقديم التوصيات والمقترحات التى من شأنها العمل على تحسين القدرة التنافسية لجامعاتنا.
- إمكانية إفادة القائمين على التعليم الجامعى فى مصر فى التعرف على آليات جديدة لتطوير التعليم الجامعى، من خلال تحسين القدرة التنافسية للجامعات، والتى تعد أحد المداخل الحديثة للتطوير الجامعى.
- تعزيز الدراسة لأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

منهـــج الـــدراســـة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف ماهو قائم، وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها، مع استنباط العلاقة بين الظواهر التربوية (كاظم وعبد الحميد،١٩٩٩)، واعتمدت الباحثة على هذا المنهج فى وصف مقومات

القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وتحليل العلاقة وأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، والتى قد تؤثر فى تحسين القدرة التنافسية.

كما استفادت الباحثة من المنهج الوصفى فى جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بجوانب التعليم الجامعى المصرى، وتحليل تلك البيانات، واستخلاص بعض النتائج، وصولا لمجموعة من المقترحات والتوصيات؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وقد أجرت الباحثة عدة مقابلات مع بعض المسئولين عن الجامعات الخاصة وأعضاء هيئة التدريس لجمع بيانات واقعية عن الجامعات الخاصة، وتعرف طبيعة علاقتها بالجامعات الحكومية، وأوجه التعاون الموجودة بالفعل؛ لتحديد أوجه القصور ومحاولة علاجها لتحسين القدرة التنافسية لجامعاتنا المصرية.

حـــدود الـــدراســـة:

ركزت الدراسة الحالية على ركائز ومقومات بناء القدرة التنافسية للجامعات، وعرض واقع القدرة التنافسية للجامعات الحكومية فى مجال البحث العلمى، وكيف يمكن التعاون بينها وبين الجامعات الخاصة لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى هذا المجال، وركزت الدراسة على جامعتين من الجامعات الخاصة هما: جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل، وجامعة ٦أكتوبر، وقد تناولت الدراسة القدرة التنافسية لجميع الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة)، وذلك منذ نشأتها حتى عام ٢٠١٧، وتم اختيار جامعة ٦ أكتوبر؛ لأنها أقدم وأكبر الجامعات الخاصة فى مصر، كما تم اختيار جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل؛ لأنها أحدث جامعة بحثية خاصة متميزة فى مجال العلوم والتكنولوجيا.

مصطلحـــات الدراســـة:

تحددت أهم مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلى:

الجامعات الخاصة: **Private Universities**

هى مؤسسات للتعليم العالى تقدم نوعاً من التعليم غير الحكومى الذى يُمولّ كلياً أو جزئياً بواسطة هيئات أو أفراد، ويهدف إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف، من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالى، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك" (رضوان وجوهر، ٢٠١٢، ١٧).

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها مؤسسات تعليمية هادفة للربح تقدم تعليماً عالياً للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة مقابل مصروفات، وهى مؤسسات مستقلة إدارياً عن الحكومة تدار بواسطة القطاع الخاص وفقاً للقوانين المنظمة لها.

القدرة التنافسية: **The Competitive Ability**

تشير القدرة التنافسية إلى مجموعة من المهارات والقدرات التقنية والموارد التى يمكن أن تستثمرها إدارة المؤسسة، بغرض تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها، وأيضاً تحقيق منافع للعملاء أكثر مما يحقق لهم المنافسون. (السلمى، ١٩٩٦، ١١).

وترى الباحثة أن القدرة التنافسية للمؤسسة تتوقف على قدرة المؤسسة على اكتساب وضع قوى يساعدها على منافسة المؤسسات الأخرى بما تمتلكه من موارد بشرية ومادية وقدرات تقنية، وتقدم لعملائها الخدمة بأعلى جودة وأقل تكلفة على المستويين المحلى والدولى.

القدرة التنافسية للجامعات: **The Competitive Ability of Universities**

تشير القدرة التنافسية للجامعات إلى النجاح فى إنتاج كفاءات وكوادر بحثية وعلمية تلبى احتياجات الجامعات العالمية، ومن ثم زيادة العائد على الدولة من النقد الأجنبى، وبالتالى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل (عبد المهدى، ٢٠٠٦، ٥٧).

وتُعرفَّ الدراسة الحالية القدرة التنافسية للجامعات على أنها قدرة الجامعات على تحقيق الجودة فى العملية التعليمية، بما يؤدى إلى تحسين مخرجاتها وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية وزيادة الطلب عليهاعالمياً، مما يجعلها تتبوأ مكانة متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

مفهوم البحث العلمى: **The Scientific Research**

هو عملية استقصاء وتنقيب وتحرى من أجل إثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها، وإغنائها وزيادتها من خلال التحليل والنقد والاستنتاج بالشكل الذى يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة (زرنوقة، ٢٠٠٤، ٣٧).

وهناك عدة تعريفات أخرى للبحث العلمى تحاول تحديد مفهومه ومعناه ومنها (أبو علام،٢٠١١، ٥) و(رشوان ١٩٨٢، ٤)،:

- هو وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق الذى يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجوة فعلا، على أن يتبع الباحث فى هذا الفحص والاستقصاء الدقيق خطوات المنهج العلمى.
- البحث العلمى نشاط عملى منظم وطريقة فى التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق، معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.

الـــدراســـات الســـابقـــة:

قُسّمت الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، وتم عرضها طبقاً للتسلسل الزمنى لها، ومن أبرزها ما يلى:

أولا: الدراســـات العربيـــة:

١- **دراسة (مصطفى ،٢٠٠٥)** بعنوان (البحث العلمى بالجامعات فى كل من الصين وانجلترا دراسة مقارنة)، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع وطبيعة البحث العلمى بالجامعات المصرية، وكذا تعرف إدارة الجامعات فى كل من الصين وانجلترا، وطبيعة وآليات البحث العلمى فى كل من الدولتين، والوقوف على مصادر تمويل البحث العلمى فى الدولتين، وقد استخدم الباحث المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة تدنى نسبة الانفاق على البحث العلمى فى مصر، تركيز الجامعات فى الدول النامية على التدريس وإغفال البحث العلمى، اعتماد الدول المتقدمة فى تمويل البحث العلمى على المصادر المتنوعة، تركيز البحوث العلمية على الصناعة وتكوين الروابط بينها وبين الشركات.

٢- **دراسة (عبد المهدى، ٢٠٠٦)** بعنوان (مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات القدرة التنافسية للجامعات كأحد مكونات التجارة الدولية فى الخدمات التعليمية، إلى جانب تحليل بعض المؤشرات والمعايير التى استندت عليها التصنيفات الدولية فى ترتيب الجامعات على مستوى العالم، بغرض الوقوف على أهم معوقات القدرة التنافسية للجامعات المصرية والعربية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات وتوصيات لعلاج ضعف

القدرة التنافسية للجامعات، أهمها تشكيل مجلس لدعم البحث العلمى، وإعداد تقارير سنوية من قبل هذا المجلس عن مستوى الجامعات ومدى تقدمها وتطويرها.

٣- **دراسة (محمد،٢٠٠٧)** بعنوان (تفعيل دور الجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء احتياجات سوق العمل المصرى)، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المتغيرات التى أدت إلى إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر، ودراسة الواقع الحالى ومعرفة احتياجات سوق العمل المصرى من التعليم الجامعى الخاص، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وأيضاً مدخل النظم لدراسة منظومة الجامعات الخاصة فى مصر، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الخاصة بمصر فى ضوء احتياجات سوق العمل.

٤- **دراسة (مصطفى،٢٠٠٨)** بعنوان (العوامل المؤثرة فى رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات الدولية للجامعات)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة فى رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات الدولية للجامعات، وكذا تقديم التوصيات والمقترحات؛ لتحسين رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات المختلفة للجامعات، واستخدمت الدارسة المنهج الوصفى مستعينة باستبانة طبقت على (٢٠٢) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن من أكثر العوامل تأثيراً فى رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات الدولية للجامعات من وجهة نظر أفراد العينة بالترتيب: اختيار الوظائف القيادية فى الجامعات فى ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديمية، وعدم وضوح الخطط المستقبلية للتعليم الجامعى، وضعف كفاءة وتجهيزات المعامل والمختبرات، وتقليدية مفهوم المكتبات الجامعية مع قلتها وفقرها، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات المختلفة للجامعات.

٥- **دراسة (اليمانى، ٢٠٠٨)** بعنوان (إشكالات البحث العلمى فى الجامعات الفلسطينية ومقترحات علاجها)، هدفت هذه الدراسة عرض المشكلات التى تواجه البحث العلمى وتعرقل تحقيق أهدافه. ودوره فى تنمية المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ضرورة الربط بين البحث العلمى وخطط التنمية وتخفيف أعباء هيئات التدريس من العمل التعليمى، وذلك بمنحهم إجازات التفرغ العلمى و المهمات الأكاديمية، فضلا عن التوسع فى تعيين أعضاء هيئات تدريسية جدد، ووضع خطط وبرامج تعليمية تهدف إلى تخريج كوادر بحثية ممتلكة للقدرات البحثية العالية، مع

الاهتمام بالمتابعة المستمرة؛ لتوظيف نتائج البحوث فيما يخدم العملية التنموية، وكذا توفير مجلات ودوريات بحثية ذات وجودة تعين الباحثين فى إنجاز أبحاثهم.

٦- **دراسة (حجازى وعبد الرحمن، ٢٠١٠)** بعنوان (ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات القدرة التنافسية للجامعات، إلى جانب تحليل المؤشرات والمعايير التى استندت عليها التصنيفات الدولية فى ترتيب الجامعات على مستوى العالم بغرض الوقوف على أهم أسباب ضعف المركز التنافسى للجامعات المصرية، وكيف يمكن لتلك الجامعات أن تزيد من قدرتها التنافسية حتى تلحق بركب الجامعات العالمية المتقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى واستطاعت بناء رؤية لإصلاح وتحديث التعليم الجامعى بغرض تحسين جودة الجامعات المصرية على خريطة الجامعات العالمية.

٧- **دراسة (دياب، ٢٠١٠)** بعنوان (تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، والتعرف على الخبرات الدولية فى هذا المجال، وكذلك محددات ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء هذه المؤشرات وصولا لوضع تصور مقترح؛ لتحسين وتطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء بعض الخبرات والتجارب الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وقد تمكنت الدراسة من وضع تصور مقترح لتطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة.

٨- **دراسة (توفيق، ٢٠١٣):** بعنوان (تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة "رؤية مستقبليه)، هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح رؤية مستقبلية للبحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستشرافى، وتمكنت الدارسة من وضع الرؤية المستقبلية المقترحة لتطوير البحث العلمى فى مصر فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

٩- **دراسة (علام، ٢٠١٤)** بعنوان (تطوير سياسة التعليم الجامعى بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع سياسة التعليم الجامعى بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات، ووضع تصور

مقترح لتطويرها فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن تحقيق القدرة التنافسية للجامعة عنصرا أساسياً لنجاح الجامعة على المستويين المحلى و العالمى، وأن الابتكار والتنوع من متطلبات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات، وأنه لا يمكن تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية إلا من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية.

١٠- **دراسة (رومان،٢٠١٤)** بعنوان (تصور مقترح لدور الجامعات الخاصة فى تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى)، هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتعظيم دور الجامعات الخاصة فى دعم وتطوير التعليم العالى، كما استهدفت تعرف واقع التعليم العالى فى الوطن العربى وأهم مشكلاته وتعرف أهداف الجامعات الخاصة وواقعها الحالى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك مشكلات عديدة تواجه التعليم الجامعى فى الوطن العربى كما توصلت الدراسة إلى أن معظم الجامعات الخاصة فى الوطن العربى تعانى من سلبيات عديدة.

١١- **دراسة (الدجدج،٢٠١٦)** بعنوان (تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات)، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم تدويل التعليم الجامعى ومبرراته، والتعرف على التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها، مع رصد واقع التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، كما استهدفت وضع تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء تلك المعايير، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى:

- تتوقف مكانة الجامعات المصرية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات على تحقيق القدرة التنافسية.
- تدويل التعليم الجامعى عنصرا أساسيا فى تحسين رتب الجامعات فى التصنيفات العالمية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية، ومن أهمها ما يلى:

١٢- دراسة ميشيل (Michael,2002) بعنوان (أحد أسباب ضعف جامعاتنا الابتعاد عن منافسة الجامعات الخاصة)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية التعليم الخاص فى القدرة التنافسية للجامعات، وأوضحت الدراسة أن من أسباب ضعف الجامعات الأوروبية نقص المنافسة مع التعليم الجامعى الخاص، وتوصلت الدراسة إلى

عدة نتائج أهمها ضرورة مشاركة الجامعات الخاصة والتعليم العالى الخاص فى أوروبا فى المنافسة المحلية والعالمية، حيث يؤدى ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للجامعات الأوروبية على المستوى المحلى والعالمى.

١٣- دراسة بيترسون (Peterson, 2006) بعنوان (الاختيار والمنافسة فى التعليم الأمريكى)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التنافس الجارى فى مؤسسات التعليم العالى الأمريكية وخاصة بين جامعات الولايات المختلفة، ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن التعليم القائم على التنافسية بين الهيئات والمؤسسات يكون أفضل، وخاصة التنافس بين الجامعات، وأن من أهم النواحى التى تساعد على زيادة القدرة التنافسية للجامعات والمؤسسات التعليمية تطوير نظام الإدارة الجامعية، وتنوع أساليب ومصادر التمويل بالجامعات، أيضا على الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية أن تضع لنفسها أهداف تمكنها من التنافسية على المستوى المحلى والعالمى.

١٤- دراسة تودلنج (Todhling, 2006): بعنوان (دور الجامعات فى منظومة الابتكار)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور المنوط بالجامعات لتعزيز منظومة الابتكار، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة الاهتمام بتوفير الكوادر البحثية الجيدة، توفير البرامج الجيدة لتدريب الباحثين على البحث العلمى وتنمية القدرات الابتكارية لديهم، حث القطاع الخاص على دعم البحث العلمى والابتكار من خلال الإنفاق واستخدام نواتج البحث العلمى والقيام بمبادرات لجذب رأس المال المغامر فى دعم التطبيقات الجديدة للعلم.

١٥- دراسة ياما موتو (Yamamoto, 2006) بعنوان (البحث الأكاديمى فى اليابان)، هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل البحث العلمى فى دولة اليابان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة تسعى اليابان إلى تحقيق التفوق البحثى والابتكارى على المستوى المتنافس عالمياً، وذلك من خلال توفير الإمكانات المادية والبشرية عالية الجودة، كما تهتم بزيادة عدد الجامعات ذات التوجه البحثى، فضلا عن زيادة كفاءة الباحثين والتوجه إلى النشر العلمى النوعى الكثيف، كما اهتمت بزيادة المنح التنافسية وتشجيع الباحثين الشبان ودعمهم مادياً ومهارياً.

١٦- دراسة ستيفن (Stephen, 2007) بعنوان (مشاركة الجامعات المتعاونة غير التنافسية)، هدفت هذه الدراسة إلى أهمية استخدام الجامعات المتعاونة بدلا من الجامعات التنافسية، وترى أن الجامعات المتعاونة هى تلك الجامعات التى تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة معينة بمالها من فرص تعليمية رسمية أو غير رسمية أو تدريبية للعاملين بداخلها، فالجامعات المتعاونة (غير المتنافسة) لا تزال تؤثر فى تعليم آلاف العاملين كل يوم، وأوضحت هذه الدراسة أن الجامعات المتعاونة لا تمثل تهديداً للجامعات والكليات الأخرى، وأنها أنشئت لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالشركات، وذلك بإدخال وتطبيق بعض النواحى التعليمية فى أماكن العمل وخاصة للعاملين بها، ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة ضرورة التعاون بين الجامعات التقليدية والجامعات المتعاونة، من خلال تقديم التعليم المستمر فى مواقع العمل أو التعليم المفتوح عند بعد.

١٧- دراسة هانز ايتوفيتز (Etzkoviz h, 2009) بعنوان (دور الجامعة البحثية فى التنمية الاقتصادية)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذى أدته الجامعة البحثية فى سبيل النهوض بالاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أهمية توجيه الدعم إلى أنشطة البحث العلمى والتطوير؛ لزيادة كفاءة هذا القطاع، من خلال توفير الموارد الملائمة؛ لدعم كفاءة أداء الباحثين وتوجيه الانفاق الداعم مما يؤدى إلى التنمية المنشودة.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

تبين من استقراء الدراسات السابقة أن هناك أوجه للتشابه بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، وأيضاً هناك أوجه إختلاف بينهما، كما أن الدراسة الحالية استفادت كثيراً من تلك الدراسات السابقة فى نقاط عديدة، ويتضح ذلك على النحو التالى:

أ) أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى تناولها للقدرة التنافسية للجامعات كدراسة دياب ٢٠١٠، وحجازى ٢٠١٠، وعبد المهدى ٢٠٠٦، وعلام ٢٠١٤، حيث تناولت هذه الدراسات مفهوم القدرة التنافسية للجامعات ومحدداتها ومتطلبات تحقيق القدرة التنافسية.

- كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى تناولها للتعليم الجامعى بصفة عامة وكيفية تطويره مثل دراسة علام ٢٠١٤، ودراسة الدجدج ٢٠١٦، ودراسة مصطفى ٢٠٠٨، ودراسة بيترسون ٢٠٠٦، ودراسة ستيفين ٢٠٠٧.
- كما تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى تناولها للجامعات الخاصة والتعليم الجامعى الخاص مثل دراسة رومان ٢٠١٤، ودراسة محمد ٢٠٠٧، ودراسة ميشيل ٢٠٠٢.
- وتشابهت الدراسة الحالية أيضا مع جميع الدراسات السابقة فى المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفى التحليلى فى التعرف على محددات القدرة التنافسية للجامعات المصرية ومتطلبات تحققها، وأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة من أجل تعزيزها لتحسين القدرة التنافسية لهذه الجامعات.

ب) أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أما عن أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فهى تتمثل فى أن الدراسة الحالية تناولت تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من أجل تحسين القدرة التنافسية لهذه الجامعات، وهو ما لم تتطرق إليه أى من الدراسات السابقة، إذ ركزت بعض الدراسات على القدرة التنافسية وركزت دراسات أخرى على الجامعات الخاصة وركزت أخرى على التعليم الجامعى بصفة عامة.

ج) أوجه الإفادة من الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد مجالات هذه الدراسات وطرق وأساليب تناولها لمشكلاتها البحثية إلا أن الدراسة الحالية قد أفادت منها فى كيفية التعامل مع مشكلة الدراسة الحالية بطرق وأساليب متعددة وفى تحديد المشكلة.

كما شملت الإفادة من بعض الدراسات السابقة فى التعرف على مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، ومحددات القدرة التنافسية ومتطلبات تحقيقها، وواقع الجامعات الخاصة فى مصر ومشكلاتها وواقع الجامعات المصرية بصفة عامة، الأمر الذى ساعد الباحثة على كتابة الإطار النظرى.

وأشارت الدراسات السابقة إلى ما يلى:

- أن الكثير من البحوث التى تنجز بالجامعات بحوث ضعيفة الجدوى وأن مخصصات البحوث من الميزانية الخاصة بكل جامعة هى مخصصات قليلة للغاية، كما أن نسبة

البحوث الجامعية الممولة من قبل هيئات القطاعات الخاصة والأهلية قليلة، ومرد ذلك ضعف العلاقة بين الجامعة وتلك القطاعات، وأن الجامعات قد تتخلى أحياناً عن التعاون فى البحوث التطبيقية لزيادة اهتمامها بالبحوث الأساسية.

- تدنى ميزانيات البحث العلمى وقلة المكافآت التشجيعية على إجراء البحوث العلمية، نقص فئات الباحثين ومعاونيهم، ندرة توافر المناخ المناسب للبحث العلمى، الزيادة الكبيرة فى الساعات التدريسية مقابل المهام البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- قلة الأجهزة العلمية اللازمة لإجراء البحوث، وتدنى معدلات النشر العلمى، وندرة البحوث الجماعية والبحوث الاستراتيجية.
- مصدر تمويل البحث العلمى فى مصر هو ميزانيات الجامعات ذاتها من خلال الاعتمادات المخصصة للمعدات والأجهزة المخصصة أساسا للتدريس، ولكنها تستخدم لأغراض البحث العلمى أيضاً، ومع بعض الاستثناءات فإن الدعم من المصادر الأخرى محدود، والجدير بالذكر أن معظم الإنفاق على البحث والتطوير فى مصر تقوم به الحكومة، أما بالنسبة لإسهام القطاع الخاص أو الوحدات الإنتاجية فمازال محدوداً جداً، وهو عكس الوضع السائد فى الدول المتقدمة.
- تعد مصر من الدول التى يقل معدل إنفاقها على البحث العلمى، حيث يصل فى المتوسط إلى حوالى ٠.٥% من إجمالى الدخل القومى، فى الوقت الذى يبلغ فيه متوسط الإنفاق على البحث العلمى فى الدول المتقدمة حوالى ٢.٥٢%.

خطـــوات الـــدراســـة:

سارت الدراسة وفقا للخطوات التالية:

أولا: الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات:
(المفهوم- الركائز- المكونات- المقومات- المقاييس)

ثانيا: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى.

ثالثا: واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها.

رابعا: توصيات ومقترحات تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى.

أولا: الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات:

١- مفهوم القدرة التنافسية:

منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضى يحاول الباحثون فى مجالى الإدارة والاقتصاد تحديد مفهوم القدرة التنافسية على اعتبار أن هذا المفهوم أصبح أحد القواعد الأساسية التى تحكم جميع الأنشطة على المستوى العالمى (عبد المهدى، ٢٠٠٦، ٥٧).

وبدأ ظهور مصطلح القدرة التنافسية فى مجالى الاقتصاد وإدارة الأعمال ثم انتقل بعد ذلك إلى المجال التعليمى، وأصبح يتردد فى التعليم الجامعى، وعلى الرغم من كثرة تداول هذا المصطلح على جميع المستويات وفى مجالات متعددة إلا أنه مازال غامضا، وبذلت محاولات كثيرة لتعريفه لكن رغم تعدد هذه المحاولات وعدم إجماعها على تعريف واحد قاطع إلا أنها اتفقت معظمها على أن التنافسية مفهوم ديناميكى يعبر عن التفوق النسبى (عمارة، ٢٠٠٢، ٨).

وهذا يعنى أن القدرة التنافسية عملية ديناميكية مستمرة ومتغيرة أى أن القدرة التنافسية لأى مؤسسة ليست ثابتة بصفة مطلقة، ولكنها تتغير من وقت لآخر طبقا لإمكانات وقدرات المؤسسة وكفايتها الداخلية والخارجية.

ويختلف مفهوم القدرة التنافسية من المنظور الاقتصادى إلى المنظور التربوى، فالتنافسية من المنظور الإقتصادى تشير إلى قدرة المنشأة أو المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات تلبى احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى (Krugman,1996,7)، كما تعرف على أنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات برجية فى الأسواق المفتوحة (شمت، ٢٠١٠، ٢١).

وعرفها على السلمى بأنها "مجموعة المهارات والتكنولوجيا والموارد والقدرات التى تستطيع الإدارة تنسيقها وإستثمارها؛ لتحقيق أمرين أساسين: الأول هو إنتاج منافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسين، والثانى تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها (السلمى، ١٩٩٦، ١١) ، وهناك من رأى أن المؤسسة أو المنظمة التى لها القدرة على تقديم منتجات متميزة بصفة مستمرة هى مؤسسة أو منظمة تتمتع بقدرة تنافسية عالية شرط احتفاظها بذلك. (دياب، ٢٠١٠، ١٢٨٥).

مما سبق يتضح أن القدرة التنافسية من المنظور الاقتصادى ترتبط بإنتاج سلع أو تقديم خدمات تلبى إحتياجات العملاء والأسواق العالمية. مما يؤدى إلى تحقيق مستوى معيشى مرتفع وزيادة الدخل القومى ومن ثم زيادة متوسط دخل الأفراد.

٢- القدرة التنافسية من المنظور التربوى:

استقى التربويون مفهوم القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية من المفهوم الاقتصادى لها باعتبار أن الجامعات هى مؤسسات تعليمية تتوقف مخرجاتها على قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة بها، وكذلك تتعلق باحتياجات المجتمع وتطلعاته ومتطلباته منها، وبناء على ذلك جاءت المفاهيم المختلفة للقدرة التنافسية للجامعات، وذلك على النحو التالى:

تشير القدرة التنافسية للجامعات إلى ضرورة أن يكون لكل جامعة ميزة فيما تقدمه عن منافسيها، ويتم ذلك من خلال الفهم العميق للبيئة الخارجية المحيطة بالجامعة، وينتج عن ذلك مخرجات تنافسية تتمثل فى خريجين متميزين، وأبحاث علمية حديثة متطورة على مستوى عالمى، وقيمة اجتماعية مضافة على جميع المستويات المحلى والوطنى والإقليمى (كامل،٢٠٠٨).

وهناك من رأى أن القدرة التنافسية للجامعات هى قدرة الجامعات على تحقيق جودة العملية التعليمية، وزيادة كفاءتها الداخلية وزيادة الطلب عليها وتحسين أدائها ومخرجاتها بما يحقق أهدافها المحلية والعالمية والخدمات التى تقدمها، الأمر الذى يجعلها تحتل مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات (وديع، ٢٠٠٥، ٢٣).

وعرّفت الدراسة الحالية القدرة التنافسية للجامعات بأنها قدرة الجامعات على القيام بوظائفها وأدوارها الأساسية وهى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع بجودة عالية تضمن تحقيق مخرجات عالية الجودة، تتمثل فى خريجين ذوى قدرات ومزايا تنافسية فى أسواق العمل، وبحوث علمية دولية تتميز بالابتكار والإبداع وخدمات مجتمعية تلبى احتياجات المجتمع، الأمر الذى يؤهل تلك الجامعات للحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات، وتصبح لها ميزة تنافسية عالية مع جامعات الدول المتقدمة.

مما سبق يتضح أن تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية يتوقف على توافر الإمكانات والموارد البشرية والمادية والثقافية والتكنولوجية التى تستثمرها الجامعات للحصول على مخرجات عالية الجودة ذات ميزة تنافسية مع جامعات الدول المتقدمة فى الأسواق العالمية.

٣- الركائز التى تقوم عليها القدرة التنافسية للجامعات:

من نتائج الدراسات السابقة ومن العرض السابق لمفهوم القدرة التنافسية من المنظور الإقتصادى والمنظور التربوى يمكن استخلاص مجموعة من الركائز التى تقوم عليها القدرة التنافسية للجامعات وهى:

- توافر ميزة تنافسية للجامعة تميزها عن الجامعات الأخرى.
- تحسين جودة التعليم الجامعى بحيث يشمل جودة مدخلات العملية التعليمية وجودة العمليات التى تحول المدخلات إلى مخرجات ذات جودة وكفاءة عالية.
- خفض الأسعار والتكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجى والخدمى الذى تقدمه الجامعة.
- الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية والقدرات التى تتميز بها الجامعة.
- القدرات الفكرية والإبداعية ورأس المال الفكرى بالجامعة.
- إصلاح البيئة التعليمية بجميع عناصرها من أساتذة وقاعات تدريس وبرامج دراسية وأساليب التكنولوجيا، وهذا ما أكدته دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨) حيث توصلت إلى أن توافر البنية الأساسية من مكتبات ومعامل ومختبرات وزيادة أعداد أساتذة الجامعات من أسس بناء القدرة التنافسية.
- التحسينات والتطويرات فى العمليات الإدارية بالجامعة.
- تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة.
- تنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملى؛ لإعداد خريجين تقابل احتياجات المنظمات التى تسعى للتنافسية.
- دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات والقطاع الصناعى والقطاع الخاص.
- تحقيق القدرة التنافسية يعود بالنفع على جميع المستفيدين من الطلاب ورجال الأعمال والشركات والجامعات والمنظمات والاقتصاد القومى للدولة.
- القدرة التسويقية للجامعة.
- تحديث التشريعات والقوانين الحاكمة لإدارة القدرة التنافسية.

كما أكدت دراسة (الصالح، ٢٠١٢، ٩٧)، على أن تحقيق الشراكة المجتمعية من عوامل تحقيق القدرة التنافسية للجامعة من خلال ربط مخرجات الجامعة باحتياجات المجتمع المحلى، أيضا منح مزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية وفصل الجامعات عن أنظمة وزارة المالية، أيضا دراسة (عمر، ٢٠٠٨، ٢-١٣) أكدت على أن تطبيق نظام الجودة الشاملة فى الجامعات يعد خطوة مهمة جداً من أجل الوصول لمكانة أفضل فى التنافسية.

٤- مكونات القدرة التنافسية للجامعات ومقوماتها:

أشارت الأدبيات التى تناولت موضوع القدرة التنافسية إلى أن القدرة التنافسية لأى منظمة أو مؤسسة تعليمية أو اقتصادية تتكون من مجموعة من القدرات ولا تتحقق بقدرة واحدة، حيث ينظر للقدرة التنافسية على أنها تتكون من مجموعة من القدرات المتكاملة والمترابطة، وليست مجموعة من الوحدات المنفصلة عن بعضها أو مجموعة من الوظائف المتنافسة أو المتصارعة (هميمى، ٢٠٠٤، ٣٨).

وهناك من يرى أن القدرة التنافسية لأى مؤسسة تتكون من ثلاث قدرات تتكامل مع بعضها وهى القدرات الأساسية، والقدرات التنافسية والقدرات الإستراتيجية. (عبد العزيز، ٢٠١٠، ٤٥).

فالقدرات الأساسية هى الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتواجد المؤسسة مثل الموارد البشرية والموارد المالية والموارد المادية، والقدرات التنافسية تلك التى تكسب المؤسسة ميزة تنافسية عن المؤسسات الأخرى، أما القدرات الإستراتيجية فهى القدرات التى تمكن المؤسسة من تغيير الخطط والسياسات وأسس المنافسة بنجاح لصالحها فى مجال العمل.

وإذا طبقنا ذلك على التعليم الجامعى والجامعات نجد أن القدرات الأساسية فى القدرة التنافسية للجامعات هى القدرة البشرية، والتى تتمثل فى الموارد البشرية المدربة ذات الجودة العالية، وتتمثل فى أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين، والقدرة المالية التى تتمثل فى التمويل الكافى بحيث تتمتع الجامعة بالإستقرار المالى الذى يمكنها من تحقيق القدرة التنافسية، والقدرة المادية تشمل كل المكونات المادية فى الجامعة من معامل ومكتبات ومختبرات وقاعات ومدرجات وغير ذلك، الذى يمكن الموارد البشرية من العمل والإنتاج.

أما القدرات التنافسية للجامعة هى القدرات التى تميز الجامعة عن الجامعات المنافسة بما تقدمه من برامج دارسية عالمية وأبحاث علمية دولية وخريجين ذوى قدرة تنافسية، أيضا من القدرات التنافسية للجامعة قدرتها على جذب الطلاب الوافدين على المستوى المحلى أو الدولى.

والنوع الثالث هو القدرات الاستراتيجية للجامعة، والتى تتمثل فى قدرة الجامعة على تخطيط السياسات، ووضع الاستراتيجيات والبرامج التى تتماشى مع المتغيرات المحلية والعالمية، بما يضمن للجامعة تحقيق القدرة التنافسية.

مما سبق يتضح أن بناء القدرة التنافسية للجامعة لا يتحقق بالنظر إلى قدرة واحدة تتميز بها الجامعة بشكل منفرد، ولكن من خلال النظر لجميع القدرات التى تتميز بها الجامعة وبصورة كلية.

مقومات القدرة التنافسية:

لم يعد التميز التنافسى بالمؤسسات و المنظمات ترفا أو نوعا من الوجاهة الإدارية بل أصبح ضرورة حتمية، فالمنظمة التى لن تستطيع تحقيق التميز على المنظمات الأخرى المنافسة سوف تندثر وتختفى، فالتميز التنافسى أصبح نمطا فكرياً وإدارياً، وكى تستطيع الجامعات المصرية تحقيق التميز والقدرة التنافسية أمام الجامعات العالمية المنافسة لابد من توفر عدة متطلبات تعتبر من المقومات الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية، وهى كما يلى:

- **الخطة الإستراتيجية للجامعة** وتتضمن الرؤية المستقبلية للجامعة وتصورات الإدارة الجامعية عن مستقل الجامعة ومركزها التنافسى، أيضا رسالة الجامعة وتتمثل فى السياسات والإستراتيجيات التى ستتبعها الجامعة لتحقيق رؤيتها، وهذا ما أكدت عليه دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨) حيث توصلت إلى أن عدم وضوح الخطط المستقبلية للجامعات من عوامل ضعف القدرة التافسية.
- **ثقافة مؤسسية داعمة للتميز**، حيث يتطلب تحقيق القدرة التنافسية بناء ثقافة داعمة للتميز والابتكار والتنافس، وهذا ما يتطلب التدريب على وضع خطط وإستراتيجيات لبناء القدرة التنافسية قائمة على المنهجية العلمية، تتحدد فيها المبادئ الأساسية والالتزامات المؤسسية والأهداف والموارد اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية.
- **هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة** مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، تأخذ فى الاعتبار تدفق المعلومات وتشابك علاقات العمل عند تشكيل

أو تعديل الهياكل التنظيمية، وتتصف هياكل التميز الإدارى باللامركزية حيث تمكن كل أفراد العمل الجامعى كل فى مجاله (أحمد، ٢٠٠٩، ٤٤٠-٤٤٢).

- **توفير التمويل والاستثمارات اللازمة:** يتطلب تحقيق القدرة التنافسية للجامعات توفير التمويل اللازم والإستثمارات الكافية لتعزيز الإمكانات المتاحة للجامعات؛ لتطوير البرامج والإرتقاء بجودة التعليم الجامعى ومستوى أعضاء هيئة التدريس وتحسين البنية الأساسية والموارد المادية من أبنية ومرافق ومكتبات ومعامل وغيرها، ذلك يفرض على الدولة زيادة ميزانية الجامعات والبحث العلمى، والبحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم الجامعى.
- **التعددية الثقافية،** فالتعليم متعدد الثقافات من مقومات القدرة التنافسية للجامعات، والذى يستلزم تطوير الأنشطة والبرامج التعليمية؛ لتلائم الإختلافات الثقافية وتأكيد اتجاهات تؤدى إلى التضامن الدولى وفهم الثقافات الأخرى.
- **توظيف تكنولوجيا المعلومات،** حيث يتطلب تحقيق القدرة التنافسية للجامعات تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات فى تطوير البرامج التعليمية وأساليب تدريسها، وفى تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم الجامعى وشركاءهم، مع تنظيم ودعم هذه الشبكات وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها والاهتمام بالتعليم عن بعد وإقامة الجامعات الافتراضية وغيرها من صور إدماج التكنولوجيا فى دعم القدرة التنافسية، (عبد الوهاب وعبد الرؤف، ٢٠١٢، ٢١٨).
- **قيادة فعالة** تتولى وضع الأسس والمعايير وتوفر مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج وتؤكد فرص المؤسسة التعليمية فى تميز الأداء وتحقق التميز التنافسى (Maciej&others,2003,440)
- **نظام متطور** لتأكيد الجودة الشاملة يحدد شروط وأسس مواصفات الجودة ومعدلات السماح فيها وآليات رقابة وضبط الجودة ومداخل تصحيح انحرافاتها.

من العرض السابق لمقومات القدرة التنافسية للجامعات يتضح أن جميعها تتبنى ثقافة الجودة الشاملة ومفاهيمها فى كافة ما تقوم به الجامعات من أنشطة متعددة فى مجالاتها وأدوارها الثلاثة التدريسية والبحثية والخدمة المجتمعية، مما يدل على أن مدخل إدارة الجودة الشاملة يمثل مطلباً رئيساً لإحداث التميز. ومن أهم مقومات القدرة التنافسية للجامعات.

٥- قياس القدرة التنافسية للجامعات:

تعددت الطرق التى يمكن من خلالها قياس القدرة التنافسية للجامعات، والتى منها خلال المناهج الاقتصادية التى تسعى إلى قياس القدرة التنافسية للتجارة الدولية فى الخدمات ومنها التعليمية، ومع الزيادة المستمرة لحركة التجارة الدولية وزيادة الاستثمار واستقطاب رأس المال فى أنحاء العالم ظهرت فكرة طريقة أخرى هى استحداث أجهزة ومقاييس عالمية، وفى هذا السياق ونظرًا لما تتميز به صناعة التعليم بوصفها المصدر الرئيس لصناعة رأس المال البشرى ظهرت أجهزة مؤسسية عالمية متخصصة؛ لضبط الجودة والتميز لمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته (صانع، ٢٠١١).

ولنفس الغرض ظهر ما يسمى بالتصنيفات العالمية للجامعات لتقويم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية، وأصبح معيارًا ذا قيمة للمقارنة بين الجامعات، والتى يوجد منها اليوم قرابة (٥٠) نظاما رئيسًا عالميًا قائمة على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بعدد من الجوانب الأكاديمية وغيرها، كأداة بحث تحقق الشفافية وتضمن الجودة وتعزز المنافسة بين المؤسسات التعليمية فى عصر العولمة (اليونسكو، ٢٠٠٤)، وركزت الدراسة الحالية على التصنيفات العالمية للجامعات فى قياس القدرة التنافسية.

التصنيفات العالمية للجامعات:

انتشر عالمياً العديد من القوائم التى اشتملت على ترتيب عالمى للجامعات،تصدر عن جهات مختلفة وتتباين فيما بينها فى المعايير والمؤشرات التى تتبعها فى التقييم، تلك القوائم أو التصنيفات تضع مجموعة من المعايير والمؤشرات تقيس جودة الجامعات من النواحى الكمية والكيفية، فهى تقيس جودة وكفاءة الإنتاج العلمي للجامعات، كما تقيس جودة الأبحاث العلمية ومساهمة الجامعات فى المؤتمرات والندوات العلمية والرسائل والتقارير العلمية.

واقتصرت الدراسة الحالية على أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، والتى على ضوئها يمكن وضع مقترحات لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى، وفيما يلي تلك التصنيفات:

أ) تصنيف جامعة شنغهاى: (ARWU) :

يعد أكثر التصنيفات انتشارًا فى الأوساط الأكاديمية بالعالم، وكان يهدف فى بدايته إلى تحديد موقع الجامعات الصينية فى مجال التعليم العالي، ومحاولة تقليص الهوة بينها وبين

أفضل الجامعات فى العالم، ولكنه انتشر بعد ذلك واكتسب شهرة عالمية جعلته يحتل أهمية عند الجامعات، فأخذت تتنافس حتى تحتل مكانة متميزة فيه؛ لكي تضمن سمعة علمية جيدة، ويقوم بالتركيز على أفضل (٥٠٠) جامعة فى العالم(Simon,2007,132).

معايير تصنيف جامعة شنغهاى:

تقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة يمكن تلخيصها وذكر الأوزان النسبية لكل منها كما يلى: (Nian Cai & Changying, 2005, 131-132)

- **المعيار النوعي للتعليم (جودة التعليم)** : ويتم قياسه من خلال أعداد خريجي الجامعة ممن فازوا بجائزة نوبل أو ميداليات وجوائز مرموقة فى مختلف التخصصات، ويخصص له (١٠%).
- **المعيار النوعى لأعضاء هيئة التدريس:** ويقاس بعدد الأعضاء الحاليين ممن فازوا بجوائز نوبل وميداليات التخصصات العالمية المختلفة، ويخصص له (٢٠%) وكذلك عدد البحوث الأكثر وجوَدا فى إحدى وعشرين قاعدة أبحاث علمية ويخصص له (٢٠%).
- معيار المخرجات البحثية: ويتحدد من مجمل الأبحاث المنشورة فى دوريات مجلتي العلوم والطبيعة (٢٠%) وذلك خلال آخر خمس سنوات تسبق التصنيف، وكذلك عدد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة فى الأدلة العالمية للبحوث الأساسية (٢٠%)، وتعتمد البحوث فى السنة التى تسبق التصنيف.
- **معيار مستوى الأداء العام للجامعة:** ويتم حسابه من خلال الدرجات التى تحصل عليها الجامعة فى المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية فى الجامعة، والإمكانات البشرية المتوافرة للجامعة من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وقوى بشرية أخرى، بالإضافة إلى الإمكانات المادية المتمثلة فى المبانى الدراسية، والمعامل والملاعب، وجميع الإمكانات المتاحة للجامعة ويخصص له نسبة (١٠%).

ويتميز هذا التصنيف باعتماده على معايير موضوعية ومقاييس قابلة للمقارنة والتحقق دوليا، وعادة ما يتم طلب بيانات الجامعات المتقدمة للمؤسسات المعنية للتصنيفات عند التقدم للمنافسة، بينما فى تصنيف شنغهاي يتم جمع بيانات الجامعات المتقدمة للمنافسة من المواقع الخاصة بها من شبكة الإنترنت، ويتم اختيار تلك الجامعات طبقا للمعايير التى يتبعها التصنيف فى الاختيار.

ب) تصنيف جريدة التايمز البريطانية (Qs – Times) :

يصدر هذا التصنيف عن جريدة التايمز البريطانية بالتعاون مع شركة تعليمية مهنية، وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام ٢٠٠٥ بالشراكة مع جريدة التايمز للتعليم العالي، (Andrejs, 2011,28)

ويهدف تصنيف التايمز كيواس (Qs – times) تقييم مستوى الجامعات من حيث الريادة العالمية، كما يسعى إلى التعريف بالجامعات التى تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي الدولي، ويتم التقييم من خلال استعراض نتائج استبانات على الإنترنت تقوم بملئها الجامعات المهتمة بالتصنيف، وذلك لتوفير المعلومات، ويتطلب التصنيف أيضا قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجى الجامعة؛ لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات، ويعتمد هذا التصنيف على ستة مؤشرات ذات بنية هيكلية الطابع هى:

- تقويم النظير (academic peer review) الوزن النسبى لهذا المؤشر يبلغ (٤٠%)، وتستخلص نتيجته من خلال توزيع استبانات تستطلع من خلالها أراء الخبراء فى الجامعات من مختلف أنحاء العالم.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب student ratio faculty يعطى هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠%) لعدد أعضاء هيئة التدريس مقابل طلابهم فى الجامعة.

البحوث والاستشهادات العلمية: **citations per faculty**

- يعطى هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠%) للبحوث التى ينشرها أساتذة الجامعة ونسبة الإشارة لها فى البحوث العلمية العالمية الأخرى، ويولي التصنيف أهمية لهذا الجانب كمؤشرِ للأداء البحثى للجامعة.
- تقويم سوق العمل employer review يأخذ هذا المؤشر (١٠%) من وزن التصنيف، ويعطى قيمة لخريجي الجامعة من حيث قبولهم فى سوق العمل،
- الأساتذة الأجانب (international faculty) ويقصد بذلك نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرسون فى الجامعة، وقد خصص التصنيف نسبة (٥%) لهذا المؤشر.
- الطلبة الأجانب (international student)، ويقصد بذلك نسبة الطلاب الأجانب إلى المجموع الكلي للطلاب فى الجامعة.

وتغطى هذه المؤشرات الستة معظم الأدوار الأكاديميه والبحثية والاجتماعية المنوطة بالجامعة، وهى مؤشرات بنيوية تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق فى تحليل مقوماتها وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية، والتطبيقية، ووصف قدرات خريجها فى المراحل المختلفة، بالإضافة إلى موقعها الدولي مما حقق للتصنيف شهرة واسعة لدى مؤسسات التعليم العالي.

وأهم ما يميز تصنيف التايمز احتكامه إلى الدور المجتمعى للجامعات وقدرتها على أداء رسالتها المحلية فى مجتمعاتها لترقى إلى بلوغ المستوى العالمى، كما أن المعايير التى يستند إليها فى تقييم الجامعات تغطى أدوار ووظائف الجامعة من خلال البحث العلمى والأداء الأكاديمى ودورها فى خدمة المجتمع والارتقاء به.

ج) تصنيف ويبومتركس (Webometrics):

(Webometrics Ranking of World Universities)

يقوم هذا الترتيب على قياس الموقع الألكترونى للجامعة، وهو يتبع مجلس البحث القومى الذى يعد أكبر الهيئات البحثية فى أسبانيا، ويهتم بالتحليل الكمي للمواد المتاحة على شبكات الإنترنت خاصة تلك المتعلقة بعمليات إنتاج المعرفة والتواصل العلمي (http://www.wes.org/ewener) ، وكان الهدف الأصلى للترتيب تعزيز نشاط البحث والنشر العلمي للجامعات على الإنترنت، ويدعم مبادرات النفاذ المفتوح إلى المعلومات، والتصدى لاحتكار الإنتاج العلمي وتعزيز الحضور الألكتروني للمنشورات العلمية والأكاديمية الأخرى (http://www.webometrics.info.).

ثانيا: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى

من العرض السابق لمعايير التصنيفات العالمية، للجامعات وتحليلها يتضح أن من أبرز المؤشرات والمعايير التى أجمعت عليها تلك التصنيفات، والتى كانت من أهم أسباب غياب الجامعات المصرية فى قوائم تصنيفات الجامعات العالمية مؤشر عدد البحوث العلمية المشورة عالمًيا فى مجال العلوم الطبيعية، وهو معيار أساسي فى معظم التصنيفات (شنغهاى وكيواس والتايمز)، وهذا ما أكدت عليه دراسة (الدجدج،٢٠١٦، ٢٦٦) .

فبالنسبة لمؤشر "عدد البحوث المنشورة دوليًا فى مجال العلوم الطبيعية" وهو معيار أساسى فى معظم التصنيفات وهى (شنغهاى وكيو اس والتايمز) : نجد أن مصر قد احتلت

(المرتبة الأربعين بحوالى ٦٥ ألف بحث دولي)، وهى مرتبة متأخرة لمصر مقارنة بعدد من الدول النامية، والتى بدأت معنا مراحل التنمية الشاملة فى منتصف القرن الماضى مثل الهند (المرتبة العاشرة بعدد ٥٣٣ ألف بحث دولى) والبرازيل (المرتبة الخامسة عشر) وإيران (المرتبة الواحد والثلاثين) أو بدول صغيرة فى عدد السكان مثل (فنلندا)، والتى يصل عدد سكانها إلى أربعة ملايين نسمة تقريبًا (المرتبة الخامسة والعشرين)، (نصر،٢٠٠٦، ٧٣).

هذه المرتبة المتأخرة لمصر عالميًا فى مجال النشر الدولي تعكس مدى تردى وضع البحث العلمي فى مصر كدولة رائدة وعريقة فى المنطقة، ويرجع ذلك إلى وجود مشكلات ومعوقات أمام البحث العلمي فى مصر، هذا يتطلب عرض واقع ومؤشرات التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر وهو كالتالي:

١- مؤشرات التعليم الجامعي والبحث العلمى فى مصر:

هناك مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتعليم الجامعى والبحث العلمى فى مصر، منها:

- تطور عدد الجامعات في مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعة خاصة واحدة (الجامعة الأمريكية) إلى(٢٥) جامعة حكومية حتى ٢٠١٧، وقد وصل إجمالي عدد الجامعات إلى(٤٥) جامعة تتكون من(٢٥) جامعة حكومية و(٢٠) جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم والتكنولوجيا) تمثل ٥٣% في حين أن الكليات الأدبية (العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية) تمثل ٤٧% من جميع الكليات، (وزارة التعليم العالى، النشرة الدورية ٢٠١٦/٢٠١٧).
- تعتبر الدراسات العليا هي أولى الدرجات الفعلية للدخول في مجال البحث والتطوير، وعلى مدى السنوات الماضية ارتفع عدد الطلبة المسجلين للحصول على درجات جامعية عليا بمعدلات مختلفة، فقد زاد عدد الطلبة المسلجين في الدبلومات في الفترة ما بين عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، من ٦٩١٨٣ إلى ١٧٩٨٤٠، في حين ارتفع أعداد طلاب درجة الماجستير من ٧٨٧٣٢ إلى ١٢٦٤٦٥، وأما بالنسبة لطلاب الدكتواره كانت الزيادة من ٢٣٨١١ إلى ٣٨٣٢٥، وتطور عدد الباحثين في مصر خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد الباحثين من ١٠٨٥٠٤ في عام ٢٠١٢ إلى ١١٠٧٧٢ في عام ٢٠١٣، بمعدل نمو

٢%، وقد وجد أن أغلبية الباحثين في قطاع التعليم العالي بنسبة ٧٩,٤% من العدد الإجمالي للباحثين (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ٢٠١٥، ١٦-١٩)، وبتحليل عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الفترة بين عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ فقد لوحظ أنه لا يوجد فرق كبير ملاحظ في أعداد الباحثين سواء العدد الكلي، أو معادل كامل الوقت، فكان عدد الباحثين الكلي لكل مليون نسمة ١٣٤٤ في عام ٢٠١٢ وأصبح ١٣٥٠ في عام ٢٠١٣.

- يعكس تطور أعداد الباحثين فى مصر خلال السنوات الأخيرة _ وإن كان تطورا ليس كبيراً – زيادة الاهتمام إلى حد ما بالبحث العلمى فى الجامعات المصرية ومحاولة زيادة ميزانيته وبصفة خاصة فى قطاع التعليم العام.
- **النشر العلمي الدولي** : تطور عدد الأبحاث المنشورة للباحثين المصريين في الدوريات العالمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، بلغ العدد الإجمالي للأبحاث الدولية للمصريين ٨٧١٥٨ بحث دولي، وزاد عدد النشر الدولي من ٤٠٥٧ في ٢٠٠٣ إلى ١٤١٦٥ في عام ٢٠١٣ بمتوسط معدل نمو سنوي ١٢%، وبحساب معدل التعاون الدولي والمحلي في النشر في عام ٢٠١٣، بلغ حجم التعاون الدولي في الأبحاث ٦٣٧٩ في حين حجم التعاون المحلي ١٥٨٦، وبلغت نسبة البحوث الدولية التي تم نشرها بالمشاركة مع الدول الأخرى ٤٥%، وقد تراوحت بين ٣٠، ٤٥% خلال السنوات العشر الماضية (وزارة التعليم العالى، والبحث العلمى، ٢٠١٥، ١٩).

يعكس هذا التطور فى أعداد ونسب الأبحاث المنشورة فى الدوريات العالمية خلال العشر سنوات السابقة الاهتمام بعنصر الجودة فى الأداء البحثى للجامعات المصرية، كما أن اعتبار النشر الدولى من شروط اجتياز الأبحاث العلمية واعتمادها قد زاد من معدلات النشر الدولى للبحوث العلمية المصرية.

٢- تمويل البحث العلمي في مصر:

إن الجهود التى تبذلها الحكومة فى مصر فى مجال البحث العلمي جهود ضعيفة وغير كافية لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها فى الدول المتقدمة، والمسألة ليست عدد الأبحاث المنشورة فحسب، ولكن جودة تلك الأبحاث والاستفادة من نتائجها، وإذا ما قارنا بين عدد براءات الاختراع المصرية بتلك المسجلة فى دول مثل: الهند وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا بل وإسرائيل، ندرك حجم العمل المطلوب والمشكلات الرئيسية التى تعوق البحث العلمي

فى مصر سواء فى مستوي السياسات والبرامج أو مستوى الباحثين وأساليب تأهيلهم، أو التمويل، والإمكانات البحثية اللازمة التى يؤدى غيابها أو نقصها إلى ضعف المردود والعائد من البحث العلمي. (عمار و يوسف، ٢٠٠٦، ٧٩).

ويعد التمويل من أكثر العقبات التى تواجه البحث العلمي وبصفة خاصة فى الجامعات، فالميزانيات المخصصة للجامعات لا تفي بمتطلبات البحث العلمي، وتوضع دون الأخذ فى الاعتبار الزيادة فى أعداد الطلاب والباحثين، ومن ثم فإن متوسط نصيب الباحث من هذه الميزانيات منخفض تماما، فنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي فى مصر بصفة عامة ينخفض إلى أدنى المستويات، حيث يقدر بمبلغ (٣٧) جنيهًا مصرياً فى موازنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فى حين يبلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية (٧٠٠) دولار أى مائة ضعف (عويس، ٢٠٠٥-١٣٦٤).

يتضح مما سبق أن نقص التمويل هو من أهم المشكلات التى تواجه التعليم الجامعي عامة والبحث العلمي بصفة خاصة، فالتوسع فى التعليم الجامعي وعدم وجود التمويل الكافي له أدى إلى انخفاض نصيب الطالب من الانفاق على البحث العلمي حيث تعتمد الجامعات فى مصر على التمويل الحكومى من الدولة، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من ناتج الانتاج المحلى الإجمالي؛ لتصل على الأقل إلى نحو عشرة أضعاف ما يوجه حاليا للبحث العلمي، إذا أردنا أن نصل إلى مستوى متقدم بين مصاف الدول فى مجال البحث العلمي (جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، ٢٠٠٧، ١).

مما سبق يتضح عجز التمويل الحكومى فى مصر عن الوفاء باحتياجات التعليم الجامعي، وبصفة خاصة البحث العلمي وما ترتب عليه من ضعف كفاءة التعليم الجامعي وضعف إنتاجه وتدهور البنية التحتية لمؤسساته، وتمثل ذلك فى عدم القدرة على شراء الأجهزة العلمية الحديثة، ومستلزمات المعامل من الأدوات والمواد اللازمة لإجراء البحوث العلمية مع عدم القدرة على توفير الإصدارات الحديثة من الكتب والدوريات والموسوعات العلمية، وهجرة الكفاءات العلمية لتحسين أوضاعهم المادية وعدم تفرغهم لإجراء الأبحاث العلمية.

ومما يزيد من عجز التمويل الحكومي للبحث العلمي في مصر غياب وضآلة التمويل الوارد من القطاع الخاص الخدمي أو الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب حسن التوظيف للموارد المحدودة والمتاحة للبحث العلمي. (عمار و يوسف، ٢٠٠٦، ٨٣).

لـذلك بـدأت الجامعـات فـى البحـث عـن مصـادر أخـرى للتمويـل الـذاتى مثـل تقـديم الاستشارات العلمية للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع، والأنشطة الربحية وعوائد الوحدات ذات الطابع الخاص داخل الحرم الجامعي، وغير ذلك من الأنشطة.

ومـن هنـا لابـد أن يسـهم المجتمـع بكافـة مؤسسـاته وخاصـة القطـاع الخـاص ورجـال الأعمـال ومؤسسـات المجتمـع المدنـى مـن أحـزاب، وجمعيـات أهليـة، وغيرهـا، فـى تمويـل التعليـم الجامعي والبحث العلمي، وهذا الاتجاه أخذ فى الانتشار على مستوى العالم كله منذ بداية القرن الحادى والعشرين.

بالإضـافة إلـى مشـكلة نقـص تمويـل البحـث العلمـي هنـاك مجموعـة مـن المشـكلات والمعوقـات التـى يعـانى منهـا البحـث العلمـي فـى مصـر، وكانـت مـن أهـم أسـباب نقـص جـودة البحـوث العلميـة وبالتـالي انخفـاض معـدل النشـر الـدولي للأبحـاث المصـرية،(المجالس القوميـة المتخصصة، ٢٠٠٠، ١٦٠-١٦١) ومن أهمها ما يلي:

- عدم وجود فلسفة عامة وغياب سياسة علمية بحثية حقيقية.
- عدم التكامل وعدم وجود نظام واضح لتخطيط الدراسات العليا والبحوث ؛ أدى إلى عدم الحصـول علـى مخرجـات ذات جـودة عاليـة (أبحـاث علميـة متميـزة- خبـرات مهنيـة متخصصة عالية المستوى - خبرات معاصرة).
- ضعف توظيف البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية فى تطوير المعرفة.
- غياب نظام يحرص على الاستفادة من نتائج البحوث المتميزة الهادفة.
- عـدم الاهتمـام بتحـديث المكتبـات الجامعيـة بالصـورة التـى تواكـب الثـورة المعلوماتيـة والمعرفية.
- تقادم النظم الإدارية والمالية المطبقة في مجال الدراسات العليا والبحوث وإعمال قواعد إدارية لا تتناسب وطبيعية تطبيق المؤسسات البحثية.

هناك أيضًا معوقات أخرى للبحث العلمي وتؤثر بالسلب فى معدلات النشر الدولي وهى:

- ضـآلة تسـهيلات البحـث العلمـي مـن تـوافر المكتبـات المـزودة بـالمراجع العلميـة والكتـب الحديثة، والمعامل والخبرات وقواعد البيانات وصعوبة نشر الأبحاث العلمية.
- انشغال أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية تؤثر على الوقت والجهد الذى يمكن أن يخصص للبحث العلمي، فالنشاط البحثى قد لايزيد عن ٥% من كامل نشاط عضو هيئة التدريس، وهو قد يصل إلى ٣٣% فى الدول المتقدمة.

- تعانى البحوث التى تجرى فى بعض الجامعات، من التكرار والفردية والافتقار إلى التخطيط السليم والقصور فى الإشراف الجاد على إجراء البحوث والرسائل العلمية وتدني مستواها فى بعض الأحيان.
- عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعة توجه الباحثين إلى القضايا ذات الأولوية فى البحث والدراسة.
- نقص التفاعل المستمر مع المراكز البحثية العالمية للوقوف على المستجدات
- عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات سواء على مستوى الجامعات أو على المستوى القومي؛ بسبب غياب نظام المعلومات والإحصاءات التى تعتبر من أهم آليات البحث العلمي.
- تدنى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكتب المؤلفة والمترجمة والبحوث المنشورة بشكل عام سواء من حيث الكم أو الكيف.

من العرض السابق لواقع ومؤشرات البحث العلمي في مصر ومعوقاته يتضح أن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى يتطلب المزيد من الارتقاء بالبيئة المحفزة للبحث العلمي، والخروج من دائرة القوالب النمطية والبيروقراطية، والبحث عن سبل جديدة لمواكبة التقدم العلمي، وتحقيق مراتب متقدمة للجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات. ومن ثم تزداد قدرتها التنافسية.

ثالثا: واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها:

لتعّرف واقع الجامعات الخاصة فى مصر والبحث العلمى بها تناولت الدراسة الحالية نشأة الجامعات الخاصة فى مصر ومبررات انشائها وأهدافها، أيضاً أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأعداد الخريجين وتطورها، ثم عرض نموذجين من الجامعات الخاصة الفاعلة فى مجال البحث العلمى وذلك على النحو التالى:

١- مبررات إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر:

يرجع إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر إلى مجموعة من المبررات المجتمعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية (محمود، ٢٠٠٤، ١٤٤-١٤٧) ومن أهمها:

- الزيادة السكانية فى مصر

- قصور قدرة الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالى عن استيعاب جميع الراغبين فيه.
- احتياج سوق العمل وبعض المؤسسات الحكومية إلى تخصصات جديدة غير نمطية.
- الحاجة إلى زيادة عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالى، لتوفير فرص التعليم الجامعى والعالى للراغبين فيه.
- ازدياد أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين فى الجامعات الحكومية.

يتضح مما سبق أن الجامعات الخاصة جاءت لتسد بعض القصور فى الجامعات الحكومية، وتلبى الطلب المتزايد عن التعليم الجامعى، وتحقق مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية، وتضمن الحق فى التعليم الجامعى والعالى فى ظل الموارد المحدودة وضعف الإمكانات لدى الجامعات الحكومية.

٢- أهداف الجامعات الخاصة:

حدد القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩م (رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٩، ٦) الخاص بإنشاء الجامعات الخاصة والأهلية فى مادته الثانية أن إنشاء جامعات خاصة فى مصر يهدف إلى ما يلى:

١- الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى.

٢- توفير التخصصات العلمية الحديثة

٣- إعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة.

٤- أداء الخدمات البحثية للغير.

٥- توفير أحدث الأجهزة المتطورة فى جميع التخصصات.

يتضح من العرض السابق لأهداف الجامعات الخاصة أنها تتشابه كثيراً مع أهداف الجامعات الحكومية بصفة عامة، والتى صدرها قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتى تهدف إلى:

- توجيه التعليم الجامعى والبحث العلمى لخدمة المجتمع.
- تزويد البلاد بالاقتصاديين والخبراء والفنيين.
- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة فى بناء مجتمعه.

ومن ثم كان ينبغى أن تتغير أهداف الجامعات الخاصة؛ لتواكب المتغيرات المجتمعية المعاصرة واحتياجات التنمية والمستجدات المعرفية التى أنشئت أساسا لمواجهتها.

٣- نشأة الجامعات الخاصة فى مصر وتطورها:

ظهرت فكرة إنشاء أول جامعة وطنية فى مصر بالجهود الأهلية فى بداية القرن العشرين تلبية لدعوة انطلقت، ترى فى التعليم الجامعى نوعاً من المقاومة فى وجه المستعمر، ووسيلة لتحقيق قوة المواطن والواطن معا من أجل العمل تجاه الاستقلال، والذى يمكن تحقيقه عن طريق العلم لما للتعليم الجامعى من أهمية فى استنهاض الهمم ولطرد المستعمر ولتحقيق العدالة الاجتماعية لمن لم يستطع السفر خارج البلاد للحصول على التعليم الجامعى، وتم افتتاح هذه الجامعة فى جامعة أهلية رسمية فى ١٩٠٨ اعتماداً على التبرعات والهبات من جموع الشعب المصرى (جمال الدين، ٢٠٠٧، ١٤٣).

وخلال هذه الفترة وبالتحديد فى عام ١٩١٩م تأسست الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهى جامعة أهلية ومؤسسة مستقلة تهدف توفير نوعية عالية الجودة من التعليم باللغة الإنجليزية ووفقاً لنموذج التعليم الأمريكى، وذلك لخدمة كل قطاعات المجتمع المصرى وغيره من البلدان الأخرى، وتقوم بالعمل فى ظل البروتوكول الثقافى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية (عليوة، ٢٠٠٦، ٤٦).

وقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء الجامعة الخاصة نتيجة للمتغيرات العالمية المتسارعة فى نهاية القرن العشرين وظهور اقتصاديات السوق، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى مع قصور موارد الدولة على الإنفاق عليه نتيجة إرتفاع التكلفة العالية للتعليم الجامعى.

وفى ضوء ما سبق صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة، وأقر بجواز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة للمصريين، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء. (رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢، ١١).

وكانت بداية إنشاء الجامعات الخاصة عام ١٩٩٦م بصدور أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة وهى جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، وجامعة مصر

للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مصر الدولية، وازداد عدد الجامعات الخاصة فى مصر حتى أصبح لدينا (٢٠) جامعة خاصة فى عام ٢٠١٢، وتزايد عددها حتى وصل إلى ٢٦ جامعة عام ٢٠١٧.

والجدول التالى يوضح أعداد وأسماء الجامعات الخاصة المعتمدة فى مصر حتى عام ٢٠١٧.

جـــــــــدول (٢)

الجامعات الخاصة المعتمدة فى جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧

م	الجامعة	قرار الإنشاء	م	الجامعة	قرار الإنشاء
١	جامعة ٦ أكتوبر	رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦م	١٤	جامعة المستقبل	رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٦م
٢	جامعة أكتوبر للعلوم الحديث والآداب	رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٦م	١٥	جامعة النيل	رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦م
٣	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦م	١٦	الجامعة المصرية الروسية	رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠٠٦م
٤	جامعة مصر الدولية	رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦م	١٧	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٧م
٥	الجامعة الفرنسية فى مصر	رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢م	١٨	الجامعة المصرية للتعليم الإلكترونى	رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠٠٨م
٦	الجامعة الألمانية بالقاهرة	رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢م	١٩	جامعة العاشر من رمضان	رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩م
٧	الجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة	رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٣م	٢٠	جامعة دراية	رقم ٩١ لسنة ٢٠١٠م
٨	جامعة الأهرام الكندية	رقم ٣٩٣ لسنة ٢٠٠٤م	٢١	جامعة الجيزة الجديدة	رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٠م
٩	الجامعة البريطانية المصرية	رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٤م	٢٢	جامعة هليوبوليس	رقم ٣١٩٤ لسنة ٢٠١٢م
١٠	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤م	٢٣	جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل	رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٢م
١١	جامعة سيناء	رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥م	٢٤	جامعة بدر	رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٣م
١٢	جامعة فاروس	رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠٠٦م	٢٥	الجامعة الصينية	رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٣م
١٣	جامعة النهضة	رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠٠٦م	٢٦	جامعة حورس	رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٣م

المصدر: وزارة التعليم العالى، ٢٠١٧، موقع الجامعات الخاصة، المجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية.

من قراءة الجدول السابق يتضح زيادة أعداد الجامعات الخاصة فى السنوات الأخيرة، فقد بدأ إنشاء الجامعات الخاصة بأربع جامعات فى عام واحد وبقرارات متتابعة وذلك حتى عام ١٩٩٦، وأصبح هناك ٦ جامعات عام ٢٠٠٢، ووصل العدد إلى ١٠ جامعات عام ٢٠٠٤، ثم تتابع إنشاء الجامعات الخاصة حتى وصل عددها إلى (٢٦) جامعة خاصة فى عام ٢٠١٧، وهذا يشير إلى أن تجربة التعليم الجامعى الخاص لاقت قبولا فى مصر، وأنها أصبحت مجالا خصبا للاستثمار مما دفع الكثير من المستثمرين الالتفات إليها، إلا أنه مع ازدياد أعداد

الجامعات الخاصة فى مصر إلا أنها مازالت أقل من العدد المفروض، وتسعى وزارة التعليم العالى إلى إتاحة الفرص لزيادة أعدادها؛ لتتماشى مع خطة مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠.

٤- تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة:

تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة وازداد عددها خلال السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالى يوضح ذلك:

جـــــــدول (٣)

تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة خلال الأعوام (٢٠١٢/٢٠١٣- ٢٠١٣/٢٠١٤- ٢٠١٤/٢٠١٥- ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٦/٢٠١٧)

البيـــــــــــان	٢٠١٢/ ٢٠١٣	الرقم القياسى	٢٠١٣/ ٢٠١٤	الرقم القياسى	٢٠١٤/٢٠١٥	الرقم القياسى	٢٠١٥/٢٠١٦	الرقم القياسى	٢٠١٦/٢٠١٧	الرقم القياسى
٦- اكتوبر	١٤	١٠٠	١٤	١٠٠	١٤	١٠٠	١٣	٩٣	١٣	٩٣
اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠
مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٢	١٠٠	١٣	١٠٨	١٣	١٠٨	١٣	١٠٨	١٣	١٠٨
مصر الدولية	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٥	٨٣	٦	١٠٠
الجامعة الفرنسية فى مصر	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠
الجامعة الالمانية	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٠	٠
الجامعة البريطانية فى مصر	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٧	١١٦	٩	١٥٠
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٨	١٠٠	٨	١٠٠	٨	١٠٠	٨	١٠٠	٩	١١٣
الاهرام الكندية	٤	١٠٠	٦	١٥٠	٦	١٥٠	٦	١٥٠	٦	١٠٠
جامعة سيناء	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠
جامعة فاروس	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠
جامعة المستقبل	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠
المصرية الروسية	٢	١٠٠	٣	١٥٠	٣	١٥٠	٣	١٥٠	٣	١٥٠
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٥	١٢٥	٥	١٢٥	٥	١٢٥
جامعة النهضة	٥	١٠٠	٥	١٠٠	٥	١٠٠	٦	١٢٠	٦	١٢٠
الجامعة المصرية للتعليم الالكترونى	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٥	٢٥٠
الجامعة العربية المفتوحة	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٥	١٦٧
جامعة النيل	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٤	٢٠٠
جامعة هليوبوليس	-	-	٣		٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠
جامعة بدر	-	-	٨		٨	١٠٠	٦	٧٥	٨	١٠٠
الإجمالى	١٠٧	١٠٠	١١٤	١٠٧	١٢٣	١١٥	١٢١	١١٣	١٣٠	١٢١

وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

من قراءة الجدول السابق رقم (٣) يتضح تزايد أعداد الكليات بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ قياسا بعددها فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢١%، ويرجع ذلك إلى ما يلى:

- سعى الجامعات الخاصة إلى استكمال الهياكل التنظيمية والتوسع فى البرامج الدراسية والتخصصات العلمية لتحقيق الميزة التنافسية.

- زيادة الإقبال على التعليم الجامعى الخاص وتزايد أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة أدى إلى التوسع فى إنشاء كليات جديدة تستوعب هذه الزيادة.

٥- تطور أعداد الطلاب فى الجامعات الخاصة:

يتضح من التقارير والإحصاءات عن أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة فى مصر أنه هناك تزايد فى أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين عاما بعد عام، والجدول الآتى يوضح تطور أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة المصرية خلال الفترة من العام الجامعى (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١م).

جدول (٤)

تطور أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة خلال (٢٠٠١-٢٠١١م)

العام الدراسى	أعداد الطلبة المقبولين					أعداد الطلبة المقيدين				
	مصرى	النسبة%	وافد	النسبة%	الجملة	مصرى	النسبة%	وافد	النسبة%	الجملة
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٦٤٤	٧٠.٨	٢٣٢٥	٢٩.٢	٧٩٦٩	١٧٩٩٦	٧٢	٦٩٥٠	٢٨	٢٤٩٤٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٢٤٦	٦٤	٢٩٥١	٣٦	٨١٩٧	٢١٢٩٣	٧٠	٩١٣٨	٣٠	٣٠٤٣١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٢٩٤	٦١	٢٧٥٤	٣٩	٧٠٤٨	٢٣٤٨٠	٦٨.٤	١٠٨٥٩	٣١.٦	٣٤٣٣٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٥٥٤	٦٦.٦	٢٢٨٥	٣٣.٤	٦٨٣٩	٢٣١٨٩	٦٧.٨	١٠٩٩٩	٣٢.٢	٣٤١٨٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٢٤١	٦٨.٧	١٩٢٨	٣١.٣	٦١٦٩	-	-	-	-	٣٥٨٥٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤١٢٨	٦٩.٥	١٨١٣	٣٠.٥	٥٩٤١	-	-	-	-	٤٠٧٦١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٩٦٩	٧٦.٣	١٨٥٣	٢٣.٧	٧٨٢٢	٣٢٢٤٥	٧١.٢	١٣٠٧١	٢٨.٨	٤٥٣١٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٨٧٢	٧٥.٣	٢٥٧٩	٢٤.٧	١٠٤٥١	٤١٧٢٨	٧٥.٤	١٣٦٥٠	٢٤.٦	٥٥٣٧٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢١٦٣	٨٣.٤	٢٤١٧	١٦.٦	١٤٥٨٠	٥٢٨٠	٧٩	١٤٠١١	٢١	٦٦٨١١
٢٠١١/٢٠١٠	٧٤١٦	٧٨.٥	٢٠٣٦	٢١.٥	٩٤٥٢	٥٩٤٤٨	٨٧	٨٧٧٤	١٣	٦٨٢٢٢

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى، القاهرة، ٢٠١٢)

من قراءة الجدول السابق رقم (٤) يتضح مايلى:

- ازدياد إقبال الطلاب على الجامعات الخاصة، حيث ارتفع أعداد الطلبة المقبولين خلال عشر سنوات من (٧٩٦٩) طالب عام ٢٠٠١ إلى (١٤٥٨٠) طالب عام ٢٠١٠، أى بزيادة نسبتها ٨٣% وذلك بسبب ازدياد أعداد الجامعات خلال هذه الفترة.
- لاقت الجامعات الخاصة قبولا لدى الوافدين، وهى بذلك حققت إحدى مبررات إنشائها وهو جذب الطلاب الوافدين وتوفير عملات صعبة للدولة.

وتوالت الزيادة فى أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة فى الأعوام من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالى يوضح ذلك:

جـــــــــــدول (٥)

تطور أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة خلال الأعوام

(٢٠١٣/٢٠١٢ -٢٠١٤/٢٠١٣ -٢٠١٥/٢٠١٤ -٢٠١٦/٢٠١٥ -٢٠١٧/٢٠١٦)

البيان	٢٠١٢/ ٢٠١٣	الرقم القياسى	٢٠١٣/ ٢٠١٤	الرقم القياسى	٢٠١٤/ ٢٠١٥	الرقم القياسى	٢٠١٥/ ٢٠١٦	الرقم القياسى	٢٠١٦/ ٢٠١٧	الرقم القياسى

٦- أكتوبر	٤٠١١	١٠٠	٣٧٧٤	٩٤	٣٦١٥	٩٠	٤٥٦١	١١٤	٤٨٥٧	١٢١
أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٢٣٠٣	١٠٠	٢٥٢٩	١١٠	٢٥٢٨	١١٠	٢٣٦٧	١٠٣	٢٤٤٢	١٠٦
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٣٦٨٥	١٠٠	٣٦١٥	٩٨	٤١٥٣	١١٣	٤٣٩٧	١١٩	٤٩٥٢	١٣٤
مصر الدولية	١٧٠٥	١٠٠	١٦٩٨	١٠٠	١٨١٨	١٠٧	١٨٠٧	١٠٦	٢٠٠٠	١١٧
الجامعة الفرنسية فى مصر	٩٣	١٠٠	٨٥	٩١	٦٨	٧٣	٨٦	٩٢	١٠١	١٠٩
الجامعة الألمانية	٢٢٦٠	١٠٠	٢١١٨	٩٤	-		٢٢١٣	٩٨		٠
الجامعة البريطانية فى مصر	١٥٥٠	١٠٠	١٧١١	١١٠	٢٠٩٦	١٣٥	٢٠٨٩	١٣٥	٢٤٧٩	١٦٠
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	١٤٧٩	١٠٠	٢٣٠٩	١٥٦	٢١٤٥	١٤٥	٢٠٤٧	١٣٨	٢٩٣٢	١٩٨
الأهرام الكندية	٧١٣	١٠٠	١٢٥٣	١٧٦	١٥٦٣	٢١٩	١٥٩٩	٢٢٤	١٩٩٢	٢٧٩
جامعة سيناء	١٣٠٧	١٠٠	١٤٢٢	١٠٩	١٥٨٨	١٢١	١٤٨٧	١١٤	١٥٢٩	١١٧
جامعة بدر	٠		٠		٩٧٥	١٠٠	١٠٤٥		١٨١٦	١٨٦
جامعة فاروس	١٩٩٦	١٠٠	٢٢٩٢	١١٥	٢٥٩٢	١٣٠	٢٩٠٧	١٤٦	٣١٣٥	١٥٧
جامعة المستقبل	١٥٩٧	١٠٠	١٥٥٧	٩٧	١٥٦٢	٩٨	١٩٦٧	١٢٣	١٧٣٥	١٠٩
المصرية الروسية	٦٤٠	١٠٠	٥٨١	٩١	١٤٠٢	٢١٩	١٣٤٥	٢١٠	١٣١٧	٢٠٦
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	١٢٤٨	١٠٠	١٤٨٥	١١٩	٢٠٠٥	١٦١	١٩١٤	١٥٣	١٩١٦	١٥٤
جامعة النهضة	١٠٠٢	١٠٠	٩٥٦	٩٥	١١٣١	١١٣	٨٦١	٨٦	١١٢٥	١١٢
الجامعة المصرية للتعليم الالكترونى	٢٨١	١٠٠	٣٠٣	١٠٨	٢٤١	٨٩	١٧٨	٦٣	٢٤٤	٨٧
الجامعة العربية المفتوحة	١٤٩	١٠٠	٣٦٨	٢٦٧	٧٩٩	٥٣٦	٧٥٢	٥٠٤	٨٦١	٥٧٨
جامعة النيل	٢٢	١٠٠	٢٦	١١٨	١١٥	٥٢٣	١٣٧	٦٢٣	٣٦٥	١٦٦
جامعة هليوبوليس	٠		٠		٢١٢	١٠٠	١٩٦	٩٢	٣٢٨	١٥٥
الإجمالى	٢٦٠٤١	١٠٠	٢٨١١٢	١٠٨	٣٠٦٠٨	١١٨	٣٣٩٥٥	١٣٠	٣٦١٢٦	١٣٩

وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

من قراءة الجدول السابق رقم (٥) يتضح تزايد أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ قياسا بعددها فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٣٩% وبتطور أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة تزايدت أعداد المقيدين فى الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالى يوضح ذلك:

جـــــــدول (٦)

تطور أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة خلال الأعوام

(٢٠١٣/٢٠١٢- ٢٠١٤/٢٠١٣- ٢٠١٥/٢٠١٤- ٢٠١٦/٢٠١٥- ٢٠١٧/٢٠١٦)

البيان	٢٠١٣/ ٢٠١٢	الرقم القياسى	٢٠١٤/ ٢٠١٣	الرقم القياسى	٢٠١٥/ ٢٠١٤	الرقم القياسى	٢٠١٦/ ٢٠١٥	الرقم القياسى	٢٠١٧/ ٢٠١٦	الرقم القياسى
٦- أكتوبر	١٣٩٠٧	١٠٠	١٥٢٢٤	١١٠	١٥١٦٠	١٠٩	١٩٧٤٩	١٤٢	٢٠٩٨٩	١٥١
كتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٨٥٧٥	١٠٠	٩٠١٨	١٠٥	٩٨٦٤	١١٥	١٠٧٣٢	١٢٥	١١٥١٤	١٣٠٤
مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٤٤٧٧	١٠٠	١٦٠٦٦	١١١	١٧٣٢٠	١٢٠	١٨٠٥٩	١٢٥	٢٠٦٨٤	١٤٣
مصر الدولية	٦١١٢	١٠٠	٦٠٥٠	٩٩	٦٨٤٨	١١٢	٧٦٧٧	١٢٦	٨٢٥١	١٣٥
الجامعة الفرنسية فى مصر	٣٢٤	١٠٠	٣١٨	٩٨	٣١٩	٩٩	٣٤٥	١٠٧	٣٦٨	١١٤

الجامعة الألمانية	١٣٣٤٢	١٠٠	١٥٠٦٧	١١٣	٠		١٠٦٣٧	٨٠	٠
الجامعة البريطانية فى مصر	٣٨٦٨	١٠٠	٥٥٧٩	١٤٤	٦٠٣٦	١٥٦	٧٦٣٥	١٩٧	٢٣٧	٩١٤٨
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٤٠١٠	١٠٠	٥٢٦٠	١٣١	٧٢٦٥	١٨١	٨٧٣٤	٢١٧	٢٦٨	١٠٧٣٣
الأهرام الكندية	٢٥٠٨	١٠٠	٤٤٥٧	١٧٨	٥٧٣٥	٢٢٧	٥٦٧٥	٢٢٦	٢٧٦	٦٩١٣
جامعة سيناء	٤٦٠٤	١٠٠	٤٨٤٧	١٠٥	٥٤٩٠	١١٩	٦٣٤٧	١٣٨	١١٣	٥١٨٢
جامعة بدر	٠	١٠٠	٠		٩٧٥	١٠٠	١٩٠٢	١٩٥	٣٦٦	٣٥٧٠
جامعة فاروس	٦١٤٤	١٠٠	٧٧٤٢	١٢٦	٨٩٠٠	١٤٥	٧٩٠٧	١٢٩	١٥٠	٩٢١٦
جامعة المستقبل	٤٧٧٤	١٠٠	٣٧٣٠	٧٨	٥٧٤٢	١٢٠	٧٤٨٧	١٥٧	١٦٧	٧٩٩٤
المصرية الروسية	٢٣٤٥	١٠٠	٢٨٥٩	١٢٢	٤٣٣٣	١٨٥	٣٥٦١	١٥٢	٢٣٦	٥٥٤٥
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	٢٥٤١	١٠٠	٣٦٤٠	١٤٣	٣٨٤٧	١٥١	٧٢٠١	٢٨٩	٣٢٩	٨٣٥٤
جامعة النهضة	٣٠٥٧	١٠٠	٤٠١٣	١٣١	٤٦٩٨	١٥٤	٤١٩٢	١٣٧	١٣١	٣٩٩٥
الجامعة المصرية للتعليم الالكتروني	٥٥٠	١٠٠	٨٠٤	١٤٦	٩٩٣	١٨١	٩٦٠	١٧٥	٢١٥	١١٨٥
الجامعة العربية المفتوحة	٩٧٢	١٠٠	١٠٤٣	١٠٧	١٥٦٢	١٦١	٢٠٧٣	٢١٣	٢٦٨	٢٦٠١
جامعة النيل	٩٤	١٠٠	١٢٥	١٣٣	١٧٦	١٨٧	٢٩٠	٣٠٩	٦٩١	٦٥٠
جامعة هليوبوليس	٠	١٠٠	٠		٥٢٢	١٠٠	٧٧٠	١٤٨	٢٠٩	١٠٨٩
الإجمالى	٩٢٢٠٤	١٠٠	١٠٥٨٤٢	١١٥	١٠٥٧٨٥	١١٥	١٣١٩٣٣	١٤٣	١٥٠	١٣٧٩٨١

وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

من قراءة الجدول السابق رقم (٦) يتضح تزايد أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ قياسا بعددها فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٠%، وترجع زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة إلى ما يلى:

- أن الجامعات الخاصة تعتبر بديلا للطلاب الراغبين فى الحصول على تعليم جيد عن التعليم فى الخارج، من خلال ما تقدمه من برامج تعليمية جيدة وحديثة ومنحهم شهادات معتمدة من الدول المتقدمة مثل بريطانيا ومن المجلس الأعلى للجامعات.
- محاولة الجامعات الخاصة إضافة برامج تعليمية وتخصصات علمية جديدة لم تكن متاحة فى الجامعات الحكومية، مما أدى إلى زيادة جذب الطلاب إليها.
- قبول الجامعات الخاصة للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بمجموع أقل من نظيرتها الحكومية، وقد آثار ذلك من قبل مخاوف لدى النقابات المهنية من وجود تفرقة بين الخريجين، وهى الجزئية التى عالجها قرارات القبول بالجامعات الخاصة فى العامين

الماضيين بالتشدد فى عدم قبول أى طالب بالجامعات الخاصة فى كليات القطاع الطبى بمجموع بأقل من ٩٠%.

٦- تطور أعداد الخريجين بالجامعات الخاصة:

تطور أعداد الخريجين من الجامعات الخاصة خلال الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ والجدول التالى يوضح ذلك:

جـــــدول (٧)
تطور أعداد الخريجين بالجامعات الخاصة خلال الأعوام
(٢٠١٢/٢٠١١- ٢٠١٣/٢٠١٢- ٢٠١٤/٢٠١٣- ٢٠١٥/٢٠١٤- ٢٠١٦/٢٠١٥)

البيـــــــــان	٢٠١١/ ٢٠١٢	الرقم القياسي	٢٠١٢/ ٢٠١٣	الرقم القياسي	٢٠١٣/ ٢٠١٤	الرقم القياسي	٢٠١٤/ ٢٠١٥	الرقم القياسي	٢٠١٥/ ٢٠١٦	الرقم القياسي
٦- اكتوبر	٢٤٩٤	١٠٠	٢١٦٥	٨٧	١٧١٦	٦٩	٢٣٤٦	٩٤	٢٣٢٧	٩٣
اكتوبر للعلوم الحديثة والاداب	١٣٢٦	١٠٠	١٤٠٢	١٠٦	١٢٢٥	٩٢	٩١٧	٩٦	١٥٠١	١١٣
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٢٤٤١	١٠٠	٢٤٤٩	١٠٠	٢١٧٤	٨٩	٢٣٠٤	٩٤	٢٨٥٧	١١٧
مصر الدولية	١٢١٢	١٠٠	١٢٥٣	١٠٣	١٠٠٤	٨٣	٧٧٤	٦٤	١٢٨٤	١٠٦
الجامعة الفرنسية في مصر	٨١	١٠٠	٧٨	٩٦	٨٢	١٠١	٦٤	٧٩	٧٧	٩٥
الجامعة الألمانية	١٣٣٢	١٠٠	٠	٠	٠	٠	١٠٦٦	٨٠	٠	٠
الجامعة البريطانية في مصر	٤١١	١٠٠	٥٨٨	١٤٣	٥٦٨	١٣٨	٣٩٩	٩٧	٧٣٦	١٧٩
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٣٣٩	١٠٠	٣٢٤	٩٦	٣٦٨	١٠٩	٤١٧	١٢٣	٨٢٠	٢٤٢
الأهرام الكندية	٣٣١	١٠٠	٣٤٦	١٠٥	٤١٩	١٢٧	٣٥٥	١٠٧	٦١١	١٨٥
جامعة سيناء	٦٢٤	١٠٠	٩١٦	١٤٧	٦٨٦	١٠٠	٤٠٢	٦٤	٨٥١	١٣٦
جامعة بدر			٠		٠	٠	٠		٠	
جامعة فاروس	٦٧٥	١٠٠	٩٦٨	١٤٣	٨٩١	١٣٢	٧١١	١٠٥	١٣٦٨	٢٠٣
جامعة المستقبل	٥٣٠	١٠٠	٧١٠	١٣٤	٦٢٨	١١٩	٤٢٧	٨١	٩٠٠	١٧٠
المصرية الروسية	٢٧٢	١٠٠	٢٨٩	١٠٦	٣١٧	١١٧	٤٢٥	١٥٦	٥٤٤	٢٠٠
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	٢٤	١٠٠	١٠٢	٤٢٥	١١٥	٤٨	١١٣	٤٧٠	٤٤٦	١٨٥٨
جامعة النهضة	-	١٠٠	٤٦٦	١٠٠	٤٣١	٩٢	٢٣٩	٥١	٦٦٨	١٤٣
الجامعة المصرية للتعليم الالكتروني	-		١١	١٠٠	٣٠	٢٧٣	٦١	٥٥٥	١٥٤	١٤٠٠
الجامعة العربية المفتوحة	١٨٢	١٠٠	١٢٠	٦٦	١٠٧	٥٩	٨٦	٤٧	٨٣	٤٦
جامعة النيل	-		٢٥	١٠٠	٣٣	١٣٢	٣٢	٩٢	٢١	٤٨
جامعة هليوبوليس	-		-		-		٠		٦	١٠٠
الإجمالى	١٢٢٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧٩٤	٨٨	١١١٢٩	٩٠	١٥٢٥٤	١٢٤

وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

ومن قراءة الجدول السابق رقم (٧) يتضح تزايد عدد الخريجين بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ قياسا بعددها فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢٤%، ويرجع تزايد أعداد الخريجين من الجامعات الخاصة إلى ما يلى:

- تقديم الجامعات الخاصة البرامج التعليمية والتخصصات المطلوبة فى سوق العمل مثل هندسة البتروكيماويات وتقنية المعلومات والإعلام السياسى وغيرها.
- تركيز الجامعات الخاصة واهتمامها بتأهيل وتدريب الطلاب لسوق العمل وتوفير المزيد من فرص العمل.
- تقوم بعض الجامعات الخاصة بتقديم الحلول لمشكلة بطالة الخريجين من خلال إطلاق ملتقيات التوظيف سنويا، إلا أن ذلك لا يؤدى لحل مشكلة بطالة الخريجين ولا يعد حل جذرى لأزمة التعليم الجامعى المصرى، بل أثر بشكل كبير على فرص الخريجين فى سوق العمل كما أنه يزيد من الفجوات الاجتماعية والطبيعية فى المجتمع المصرى، إذ

أن الجامعات الخاصة تقدم برامج تعليمية غير متاحة بنظيرتها الحكومية، وبالتالى يكون الطلب على خريجها فى سوق العمل أكبر مما يؤدى لارتفاع نسبة البطالة بين خريجى الجامعات الحكومية.

٧- تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة:

لقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة أنه يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس ملائما لأعداد الطلبة الدارسين بالجامعات الخاصة وفقا للقواعد التى يقررها مجلس الجامعات الخاصة والأهلية فى هذا الخصوص، وألا تقل نسبة المعينين منهم بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن النسبة التى يحددها المجلس (رئاسة الجمهورية، ٢٠١٠، ١٠).

وتتميز الدول المتقدمة بارتفاع نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لأعداد الطلبة حيث تتراوح ما بين (١: ٦) إلى (١: ١٢) فى الجامعات الخاصة المرموقة، وأن تكون هذه النسبة (١: ١٠) فى الدروس النظرية، (١: ٥) فى الدروس العملية والمعامل.

والجدول التالى يوضح تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى الطلاب فى الجامعات الخاصة

جدول رقم (٨)

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى أعداد الطلاب فى الجامعات الخاصة

العام الدراسى	عدد هيئة التدريس	عدد الطلبة	النسبة
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٦٨	٢٤٩٤٦	٣٧:١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٤٥	٣٠٤٣١	٤٧:١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٦٦	٣٤٣٣٦	٤٠:١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٠٥	٣٤١٨٨	٤٩:١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٨٧	٣٥٨٥٩	٣٦:١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٩٠	٤٠٧٦١	٣٧:١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٥٧٨	٤٥٣١٦	٢٩:١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٨٠٧	٥٥٣٧٨	٣١:١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٢٨	٦٦٨١١	٣٣:١
٢٠١١/٢٠١٠	٢١٨٥	٦٨٢٢٢	٣١:١

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للجامعات الخاصة، القاهرة، يوليو ٢٠١٢، ٦٤-٧٠

من قراءة الجدول السابق رقم (٨) يتضح انخفاض نسبة جملة أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب فى مصر فى الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بالمقارنة بالمعدلات العالمية، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة، حيث أوضحت أن معظم الجامعات الخاصة تعانى من العجز الشديد فى أعضاء هيئة التدريس وخاصة فى الكليات العملية، وتعتمد هذه الجامعات على الانتداب من الجامعات الحكومية.

وازدادت أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالى يوضح ذلك:

جـــــــــدول (٩)

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة خلال الأعوام (٢٠١٢/٢٠١٣- ٢٠١٣/٢٠١٤- ٢٠١٤/٢٠١٥- ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٦/٢٠١٧)

البيـــــان	٢٠١٢/ ٢٠١٣	الرقم القياسى	٢٠١٣/ ٢٠١٤	الرقم القياسى	٢٠١٤/ ٢٠١٥	الرقم القياسى	٢٠١٥/ ٢٠١٦	الرقم القياسى	٢٠١٦/ ٢٠١٧	الرقم القياسى
٦- اكتوبر	٥٩٤	١٠٠	٦٢٩	١٠٦	٦٢٩	١٠٦	٦٤٦	١٠٦	٦٩٨	١١٨
أكتوبر للعلوم الحديثة والاداب	٢٨٢	١٠٠	٨٧٠	١٠٥	٨٧٠	١٠٥	٩٦٤	١١٦	١٠٦٤	١٢٩
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٨٦١	١٠٠	٨٥٣	٩٩	٨٩٦	١٠٤	٨٩٦	١٠٤	٩٧٠	١١٣
مصر الدولية	٣٠٨	١٠٠	٣٠٨	١٠٠	٣١٦	١٠٣	٣١٨	١٠٣	٣٦١	١١٧
الجامعة الفرنسية فى مصر	٥١	١٠٠	١٣	٢٥	٥٦	١١٠	٥٩	١١٦	٥٩	١١٦
الجامعة الألمانية	١٥٤	١٠٠	١٥٤	١٠٠	-		٠			
الجامعة البريطانية فى مصر	٣١٣	١٠٠	٥١	١٦	٥٤٤	١٧٤	٦٣٧	٢٠٣	٦٣٤	٢٠٣
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٢١٢	١٠٠	٢٨٦	١٣٥	٣٨٩	١٨٤	٦٠٦	٢٨٦	٤٨٨	٢٣٠
الأهرام الكندية	١٤٣	١٠٠	١٥٨	١١١	٢٢٦	١٥٨	٢٣٩	١٦٧	٣٢٢	٢٢٥
جامعة سيناء	٢٥٧	١٠٠	٢٥٠	٩٧	٢٦٣	١٠٢	٢٧٣	١٠٦	٣٦٠	١٤٠
جامعة بدر	٠	١٠٠	٠		٧٧	١٠٠	٩٩	١٢٩	١٦٦	٢١٦
جامعة فاروس	٣٧٨	١٠٠	٤٨٤	١٢٨	٥٦١	١٤٨	٥٦٣	١٤٨	٧٠١	١٨٥
جامعة المستقبل	٢٦٦	١٠٠	٣٤٢	١٢٩	٣٨٤	١٤٤	٤٣٧	١٦٤	٤٩٤	١٨٦
المصرية الروسية	١٤٧	١٠٠	١٨٤	١٢٥	١٨٨	١٢٨	٢٤٣	١٦٥	٣٢٠	٢١٨
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	١٥٦	١٠٠	١٧٦	١١٢	٢٥٠	١٦٠	٣٠١	١٩٣	٣١٦	٢٠٣
جامعة النهضة	٥٣	١٠٠	٥٨	١٠٩	٥٨	١٠٩	٣٠٠	٥٧	٣٥٨	٦٧٥
الجامعة المصرية للتعليم الالكتروني	١٨	١٠٠	٣٢	١٧٨	٣٢	١٧٨	٧١	٣٩	٧١	٣٩٤
الجامعة العربية المفتوحة	١٠	١٠٠	١٢	١٢٠	١٣	١٣٠	١٨	١٨٠	١٩	١٩٠
جامعة النيل	٢٠	١٠٠	٥٩	٢٩٥	٦١	٣٠٥	٧٢	٣٦	٢٥	١٢٥
جامعة هليوبوليس	-	١٠٠	-		٧٨	١٠٠	٧٨	١٠٠	٨١	١٠٤
الإجمالى	٤٧٦٩	١٠٠	٤٩١٩	١٠٣	٥٨٩١	١٢٤	٦٨٢٠	١٤٣	٧٥٠٧	١٥٧

وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

ومن قراءة الجدول السابق رقم (٩) يتضح تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ قياسا بعددها فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥٧%، وعلى الرغم من زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة فى السنوات الأخيرة مقارنة بما قبلها، إلا أنه حتى الآن لم تستطع استكمال هياكلها التدريسية، ومازال معظمها من المنتدبين من الجامعات الحكومية.

من العرض السابق لأعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة بجدول رقم (٨) وجدول رقم (٩) وتحليلها يتضح ما يلى:

- تقاربت نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلى أعداد الطلبة إلى النسبة الموجودة فى الجامعات الحكومية، وعلى الرغم من ازدياد أعداد أعضاء هيئة التدريس بصورة مستمرة، فإنها لم تصل إلى المعدلات العالمية فى الجامعات المرموقة، ومن ثم تكون الجامعات الخاصة مثل الجامعات الحكومية فى تكدس الطلبة فى قاعة المحاضرات أو المعامل مما يؤثر على العملية التعليمية.
- اعتمدت الجامعات الخاصة على انتداب أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية أكثر من التعيين، وقامت بتعيين معيدين ومدرسين مساعدين.

ويؤكد ذلك دراسة (محمود، ٢٠٠٧، ٧٣) التى أشارت إلى أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة تعانى من عدة مشاكل تمثلت فيما يلى:

- ضعف المستوى التعليمى للطلبة وضعف جديتهم فى تلقى العلم.
- عدم جدية الطلبة بالانتظام فى الحضور أو الاهتمام بالمحاضرات.
- العبء التدريسى لعضو هيئة التدريس ونقص الاهتمام بالبحث العلمى.
- إهمال رأى عضو هيئة التدريس فى اتخاذ أى قرار تجاه الجامعة.

٨- الموارد المادية و البنية التحتية بالجامعات الخاصة:

تتوقف جودة العملية التعليمية فى الجامعات عامة على مدى توافر الأبنية والتجهيزات اللازمة لذلك، كما أن توفير المبانى والمرافق التعليمية وتوفير الأجهزة والاحتياجات التعليمية من أهم الاحتياجات التى يتوقع أن تلبيها الجامعات الخاصة.

وبالنظر إلى الجامعات الخاصة فى مصر، نجد أنها جامعات مميزة فى مبانيها ومساحتها وتوافر الأجهزة والمعامل بها، فمعظم هذه الجامعات تقع على مساحات كبيرة جدا قد تصل إلى ٤٠ فدانا، وتحتوى على أبنية ومساحات مختلفة، وقد تمت مراعاة التهوية والإضاءة الجيدة فى بنائها، وتضم المبانى قاعات للتدريس مجهزة بأحدث الأجهزة التكنولوجية ومكيفة بالهواء وبمقاعد دراسية بمواصفات عالية الجودة (رومان، ٢٠١٤، ١٧٠).

كما توجد مستشفيات تعليمية خاصة بالجامعة، ويعمل بها نخبة مميزة من أساتذة كليات الطب والأطباء الاستشاريين فى معظم الفروع الطبية بالإضافة إلى اختصاصيين وهيئة تمريض على مستوى عال من التدريب والكفاءة، وتم تجهيز المستشفى بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية لتقديم كل الخدمات التشخيصية والعلاجية. وتوجد فى كل جامعة خاصة مكتبة على أعلى

مستوى من حيث المساحة والتجهيزات، وكل مكتبة فى هذه الجامعات توفر مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، وهناك أيضا معامل ومختبرات تفيد التخصصات العلمية، مثل: كليات الصيدلة، والعلوم بتخصصاتها المختلفة.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من ارتفاع المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب فى الجامعات الخاصة، فإنها توفر بنية تحتية من المبانى والتجهيزات على درجة رفيعة من الإمكانات المادية والبشرية أيضا، وذلك حرصاً منها على توفير عملية تعليمية بجودة عالية، ومن الممكن الاستفادة من إمكانات وموارد الجامعات الخاصة فى دعم البحث العلمى بالجامعات الحكومية التى تعانى من النقص فى الموارد والإمكانيات المادية.

٩- مشكلات وتحديات الجامعات الخاصة فى مصر: (*)

بالرغم من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر منذ أكثر من عشرين عاما إلا أنه مازالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التى تواجهها ومن أهمها ما يلى:

- عدم وجود فريق معين من أعضاء هيئة التدريس، واعتماد الجامعات الخاصة بدرجة كبيرة على الانتداب من الجامعات الحكومية، مما يؤثر بالسلب على مستوى الطلاب وقدراتهم البحثية لانشغال أعضاء هيئة التدريس وعدم تفرغهم للعملية البحثية والتدريسية بتلك الجامعات.
- صعوبة وجود نظام للدراسات العليا بها لعدم توفر هيئة تدريس متفرغة وثابتة ، لذلك لا تستطيع الجامعات الخاصة تقديم خدمة بحثية جيدة للطلاب، ويلجئوا للجامعات الحكومية لاستكمال دراستهم العليا.
- نقص أعداد الجامعات الخاصة فى مصر طبقاً لما أعلنه وزير التعليم العالى الحالى، حيث صرح بأن نسبة التعليم العالى الخاص فى مصر لاتزال ضئيلة (أقل من ٥%)، وأنه من المقرر أن تصل إلى أكثر من (١٠%) فى الخطة الإستراتيجية ٢٠٣٠.
- القيود الذى يفرضها المجلس الأعلى للجامعات على الجامعات الخاصة، وعدم السماح بفتح برامج الدراسات العليا إلا للقليل منها، مما يضعف دورها فى خدمة المجتمع وحل مشكلاته.

(*) يمكن الرجوع إلى: www.youm7.com/story/

بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٣ http://www.masress.com/akhabarelyoum/22/27

- عدم موافقة وزارة التعليم العالى للجامعات الخاصة بإنشاء معامل دراسات عليا وأبحاث إلا للقليل منها، لذلك لا تستطيع الجامعات الخاصة المشاركة فى دفع عجلة البحث العلمى.
- تضع وزارة التعليم العالى ضوابط قاسية وحاكمة على التعليم الجامعى الخاص؛ حرصاً على تخريج طالب متميز ومراعاة الجودة فى العملية التعليمية.

١٠- واقع البحث العلمى فى الجامعات الخاصة:

أجمعت الدراسات السابقة التى تناولت الجامعات الخاصة فى مصر على ضعف الدور البحثى لها (يمكن الرجوع إلى الدراسات السابقة بالدراسة الحالية)، كما تأكد ذلك من خلال المقابلات الشخصية التى أجرتها الباحثة مع بعض المسئولين وأعضاء هيئة التدريس(*) بالجامعات الخاصة فى مصر حيث توصلت الباحثة إلى ما يلى:

- تهتم معظم الجامعات الخاصة فى مصر بالتدريس والتعليم فقط وتهمل جانب البحث العلمى والدراسات العليا وساعد على ذلك عدم موافقة المجلس الأعلى للجامعات الخاصة بإنشاء برامج الدراسات العليا، للماجستير والدكتوراه إلا لعدد قليل من الجامعات الخاصة.
- افتقار الجامعات الخاصة إلى الرؤية الواضحة فى أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه البحث العلمى فى مساندة الاستقلال الوطنى والأمن القومى، وأثره على النهوض بالبحث العلمى وتطويره.
- عدم وجود نظم وتشريعات واضحة ومستقرة بعيدة عن البيروقراطية تنظم أداء الجامعات الخاصة وفق معايير الجودة.
- قبول الجامعات الخاصة أعدادا متزايدة من الطلاب كل عام مقابل مصروفات باهظة تحقق الربح دون مراعاة شروط الجودة مما يؤثر بالسلب على جودة العملية التعليمية والبحثية المقدمة للطلاب (رومان، ٢٠١٤).
- عدم إلزام المجلس الأعلى للجامعات الخاصة لكل جامعة خاصة بإعداد خطة بحثية لها.
- ضعف التعاون بين الجامعات الخاصة والوحدات الإنتاجية، فلا يزال ارتباط العلم والتكنولوجيا بالصناعة والحاجات الاقتصادية للمجتمع ضعيفا.

(*) ملحق فى نهاية الدراسة.

- ضعف فاعلية الأنشطة البحثية بالجامعات الخاصة وضعف أهميتها، حيث تقتصر فى الغالب على ما هو مطلوب لأغراض الحصول على الترقية والحصول على الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه).
- لاتوجد قاعدة بحثية بمعظم الجامعات الخاصة حتى الآن؛ لعدم توافر الإمكانات البشرية والمادية بها، فهى مازالت تعتمد فى تدريسها للطلاب اعتماداً كلياً على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من الجامعات الحكومية، وتحاول بعض الجامعات الخاصة حاليا إنشاء نظام للدراسات العليا وبناء قاعدة بحثية بها.
- نقص استحداث مقررات علمية جديدة وتخصصات علمية يحتاجها التعليم الجامعى فى مصر، (توفيق، ٢٠١٣).
- عدم اهتمام الجامعات الخاصة بالتخصصات العلمية التى تحتاجها البيئة العلمية فى مصر والتركيز على التخصصات التى تعود بالنفع المادى فقط وليس لخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة ، (محمد، ٢٠٠٧).
- استخدام أساليب قياس وتقويم تقليدية لا تختلف عن الموجودة فى الجامعات الحكومية مع استخدام نفس أساليب التدريس المتبعة بها.
- ينصب اهتمام الجامعات الخاصة الأجنبية فى مصر ومنها (الألمانية والبريطانية) على تأكيد وتعميق ثقافة المجتمع الأم والتعليم به، حيث تركز الجامعة البريطانية على ثقافة المجتمع البريطانى والتعليم البريطانى وتهتم الجامعة بأن يكون ٧٠% من أعضاء هيئة التدريس بريطانيين (عبدالرحمن، ٢٠١١، ٧٩٥).
- نقص التعاون بين الجامعات الخاصة الأجنبية فى مصر بينها وبين المؤسسات الحكومية والخاصة الرسمية، فلابد من التعاون بين هذه الجامعات الخاصة والحكومية من أجل التعرف على واقع المجتمع المصرى، والتعرف على مشكلاته لإيجاد الحلول العلمية لها.
- بالرغم من أن الهدف الرئيس للجامعات الخاصة فى مصر هو توفير تخصصات علمية، وتكنولوجية جديدة، للوفاء بمتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، إلا أن واقع هذه الجامعات يؤكد ندرة التخصصات التى تميز تلك الجامعات، بالإضافة إلى وجود تشابه بين البرامج المقدمة فى هذه الجامعات مع البرامج المقدمة بالجامعات الحكومية (حلقان، ٢٠٠٥، ٣٤٨).

وقد أعلن وزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور خالد عبد الغفار من خلال مؤتمر (التعليم فى مصر نحو حلول إبداعية)، أن مردود منظومة الجامعات الخاصة فى البحث العلمى ضعيفة جداً، وأن نسبة تفرغ الجامعات المصرية للبحث العلمى لا تتعدى ٤٠%، كما أوضح أن لدينا ١٣٠ ألف باحث وعضو هيئة تدريس يعملون فى البحث العلمى دون جدوى، إذا أنه لا يوجد مؤشرات للتنمية والابتكارات الجديدة مقارنة بعدد الباحثين، وقد أوضح أن من أسباب تأخر البحث العلمى فى مصر عدم وجود استراتيجية سواء للدولة أو للجامعات فيما يخص البحث العلمى، وضعف مستوى الباحثين وعدم وجود آلية يعملون عليها (وزارة التعليم العالى، ٢٠١٧). وعلى الرغم أن دعم البحث العلمى وفقا للاستحقاق الدستورى ٢٨ مليار جنيه إلا أن ما ينفق على البحث العلمى ٢.٧ مليار جنيه لكل الجامعات، وباقى الميزانية المقررة للبحث العلمى تستنزفها الأجور.

بعد عرض واقع البحث العلمى فى الجامعات الخاصة، والذى أشار إلى قصوره وتدنى مستوى جودته سوف يتم عرض نموذجين للجامعات الخاصة الفاعلة فى مجال البحث العلمى فى مصر، وذلك للوقوف على واقع البحث العلمى والأنشطة البحثية بهما ومدى التعاون الذى يتم بينهما وبين الجامعات الحكومية لنشرها والاستفادة منها فى الجامعات الأخرى وهما جامعتى: العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل، وجامعة ٦ أكتوبر، وذلك على النحو التالى:

١- جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل:

جامعة العلوم والتكنولوجيا هى مؤسسة تعليمية أنشئت بمدينة زويل طبقا للقرار الجمهورى رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٢ تقوم بتدريب نخبة من الطلاب منتقاة بعناية، على أحدث العلوم الأساسية والهندسية؛ لمنحهم فرص للمشاركة العملية فى البحث العلمى، بحيث لا يتجاوز عدد الطلاب فى الجامعة ككل عن خمسة آلاف طالب فى السنة، وقد تم تجهيز الجامعة بأحدث المعدات والمعامل، وتتمتع الجامعة بتوفر بيئة داعمة ومشجعة للتعليم والبحث العلمى. (www.zewailcity.edu.eg)

رسالة الجامعة:

التميز فى توصيل وتطبيق العلم والأبحاث والتكنولوجيا والقيم الأكاديمية، وتطوير القيادات والمواطنين الذين يتحدون الحاضر ويثرون المستقبل، وتحقق الجامعة هذه الرسالة عن طريق:

- تزويد الطلاب بأساس قوى فى مجال العلوم والهندسة.

- توفير المعرفة والمهارات الأساسية للحياة المهنية والنجاح الشخصى.
- دمج التعليم والبحث والعمل بطرق تعزز التجربة التعليمية.
- توفير بيئة ديناميكية تعزز الإبتكار والانفتاح والإبداع.
- استخدام تقنيات متطورة لتلبية الإحتياجات التعليمية المتغيرة، وإنشاء روابط مع المجتمع العالمى.
- إقامة شراكات مع قطاع الأعمال والصناعة والمؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية.

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة:

يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس ذوى كفاءة عالية لضمان مستوى تعليمى عالمى، ويتم الاختيار بناء على سجل أبحاثهم، ونشراتهم فى الدوريات العلمية ذات التأثير العالى، بالإضافة إلى تأمين تمويل خارجى، وإنشاء تعاون بحثى وعلمى مع معاهد بحثية وجامعات محلية وعالمية.

وقد نجحت الجامعة فى جذب عدد من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات العالمية؛ لنقل خبراتهم داخل قاعات الدراسة بالجامعة، كما يعمل أعضاء هيئة التدريس على خلق بيئة تعليمية مشجعة وملهمة للطلاب.

الـــــدرجـــــات العلميـــــة:

لدى الجامعة ثمانية تخصصات، أربعة منها فى مجال العلوم، وستة فى مجال الهندسة وتمنح جامعة العلوم والتكنولوجيا الدرجات العلمية التالية:-

١- بكالوريوس العلوم فى الهندسة البيئية.
٢- بكالوريوس العلوم فى هندسة النانوتكنولوجى
٣- بكالوريوس العلوم فى هندسة الطاقة المتجددة
٤- بكالوريوس العلوم فى هندسة الفضاء والإتصالات
٥- بكالوريوس العلوم فى علوم الطب الحيوى
٦- بكالوريوس العلوم فى علوم المواد
٧- بكالوريوس العلوم فى علوم النانو
٨- بكالوريوس العلوم فى فيزياء الأرض والكون

المنـــــح الـــدراسيـــة:

تقدم الجامعة منحا دراسية لطلابها المصريين لتحقيق هدف الجامعة وهو المشاركة الفعالة للنهوض بالعلم فى القرن الواحد والعشرين، وتقدم عددا من المنح الدراسية الكاملة والجزئية كل عام بناء على تفوق الطالب وموارد الجامعة، ويتم تقديم المنح للطلاب المتفوقين أكاديمياً، والذين تم اختيارهم وفقا لدرجاتهم فى الثانوية العامة.

برنامج الدكتوراه:

تقدم جامعة العلوم والتكنولوجيا برنامج الدكتوراه فى تخصصات العلوم والهندسة ويتم قبول حاملى شهادة البكالوريوس، على أن يجتاز المتقدمين متطلبات القبول فى برنامج الدكتوراه.

من العرض السابق لخبرة جامعة العلوم والتكنولوجيا يتضح أن الجامعة يتوافر لديها مجموعة من المميزات والمقومات اللازمة لنجاح منظومة البحث العلمى ومنها ما يلى:

- توافر البنية التحتية القوية ودعمها بالبيئة التكنولوجية عالية الجودة.
- توافر المناخ المناسب والداعم للبحث العلمى.
- توافر التنمية المهنية المستمرة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس.
- كسر الحواجز البيروقراطية وفتح قنوات حرة للعمل البحثى وأنشطة الابتكار أمام الباحثين.
- استقطاب القدرات البشرية العالمية ذات القدرات البحثية العالية.
- زيادة كفاءة الباحثين والتوجه إلى النشر العلمى النوعى.
- زيادة المنح التنافسية وتشجيع الباحثين الشباب ودعمهم مادياً ومهارياً.
- توافر آليات لتسويق نتائج البحث العلمى لخدمة المجتمع.
- توفير التمويل اللازم للبحث العلمى.
- توافر نظم جيدة لإدارة الإنتاج العلمى تقوم على جودة المنتج وتحديد مواصفاته القياسية.
- الانفتاح على الأجهزة البحثية والهيئات والمراكز العلمية بالمجتمع.

٢- جامعة ٦ أكتوبر

تأسست الجامعة بالقرار الجمهورى رقم (٢٤٣) لعام ١٩٩٦، وجامعة ٦ أكتوبر أولى وأكبر الجامعات الخاصة فى مصر، وتضم مجتمعاً طلابياً متعددة الثقافات، وتضم الجامعة (١٤) كلية. (http://www.o6u.edu.eg/default.aspt?id=70)

رؤية الجامعة:

تسعى جامعة ٦ أكتوبر لأن تكون صرحا للتعليم الجامعى المتميز محليا وإقليميا.

رسالة الجامعة:

تلتزم الجامعة بإعداد خريجين على مستوى الكفاءة والمهارة اللازمة لسوق العمل، من خلال برامج تعليمية تلتزم بمعايير مرجعية تكسب الطلاب المعرفة المتميزة والمهارات التى تعزز قدراتهم على المنافسة، كما تلتزم الجامعة بدعم وتقديم الأبحاث التطبيقية والخدمات المجتمعية المتميزة، وفرص الشراكة المحلية والعالمية فى إطار من الحرص على القيم ودعم الهوية.

الغايـــــــــــات:

١- الإرتقاء بالعملية التعليمية بما يحقق طموحات المستفيدين.

٢- تطوير منظومة البحث العلمى وإنشاء برامج للدراسات العليا.

٣- تحقيق المشاركة الفعالة بين الجامعة والمجتمع.

٤- تعزيز مقارنة الجامعة والارتقاء بوضعها التنافسى.

٥- تعزيز الأداء المؤسسى وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية المحفزة.

التعاون الأكاديمى مع الجامعات الحكومية:

أصدر المجلس الأعلى للجامعات الخاصة القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن التعاون الأكاديمى بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لمنح درجات علمية بالدراسات العليا من الجامعات الحكومية بعد استيفاء الجامعات الخاصة لجميع الشروط والمعايير الواجب توافرها للتعاون الأكاديمى مع الجامعات الحكومية، وفى ضوء ذلك ونظراً لاستيفاء جامعة ٦ أكتوبر لجميع الشروط والمعايير المطلوبة، قامت الجامعة بتوقيع اتفاقيات تعاون أكاديمى بين كل من جامعة القاهرة، وجامعة بنى سويف، وجامعة قناة السويس، وجامعة المنوفية، وجامعة حلوان، وجامعة طنطا بناء على موافقة مجالس تلك الجامعات الحكومية.

برامج الدراسات العليا

١- درجة الدبلوم:

- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى العلوم السياسية.
- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى الاقتصاد.
- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى المحاسبة.

- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى إدارة الأعمال.

٢- درجة الماجستير والدكتوراه:

- **درجة الماجستير فى إحدى شعب التخصص الآتية:** (العلوم السياسية- المحاسبة- الاقتصاد- إدارة الأعمال)

٣- درجة الدكتوراه فى إحدى شعب التخصصات الآتية: (العلوم السياسية- المحاسبة- الاقتصاد- إدارة الأعمال)

البحث العلمى

سياسات الجامعة فى البحث العلمى:

- التوجه نحو البحوث التطبيقية وتشجيع غزارة الإنتاج البحثى وجودته وتوجيه البحث العلمى للتنمية المستدامة للمجتمع.
- المشاركة الفعالة للبحث العلمى فى خدمة المجالات المختلفة.
- التواصل مع الجامعات والكليات الإقليمية والدولية فى مجالات التخصصات العلمية المختلفة.
- تطوير الخطة البحثية للجامعة مع احتياجات الكليات فى المستقبل وإعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم سواء للترقيات أو للتعيين فى وظائف هيئة التدريس.
- تبادل الأساتذة والإشراف المشترك، بالإضافة إلى البعثات والمنح التعليمية سواء لتجميع المعلومات أو إجراء رسائل علمية (ماجستير أو دكتوراه) والاشتراك فى مؤتمرات علمية إقليمية ودولية.

بعد العرض السابق لخبرة جامعة ٦ أكتوبر تبين ما يلى:

- جامعة ٦ أكتوبر أولى وأكبر الجامعات الخاصة فى مصر، مر على إنشائها اثنان وعشرين عاما، استطاعت خلالها تكوين بنية تحتية شكلت بيئة تعليمية جيدة تمكنت من خلالها جذب أعداد كبيرة من الطلاب المصريين والوافدين، كما استطاعت الجامعة جذب أعداد كبيرة من أعضاء هيئات التدريس فى التخصصات المختلفة من الجامعات الحكومية ومن الخارج، وأيضا الباحثين من المراكز البحثية المختلفة.

- وقد وقعت الجامعة اتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات الحكومية، من أجل تحقيق التعاون مع هذه الجامعات فى مجال الدراسات العليا ورفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق جودتها، من خلال تبادل الزيارات والتعاون العلمى بين أعضاء هيئة التدريس فى مختلف التخصصات العلمية من الأقسام والكليات المتناظرة، وإقامة الأنشطة العلمية المختلفة وتبادل الدعوات وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل بين الجامعات.
- إلا أن هذه الاتفاقيات جاءت معظمها مع الجامعات فى التخصصات النظرية، وحصلت الجامعة مؤخراً على موافقة المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء برنامج للدبلوم العام بكلية التربية، وبموجبها تقوم الكلية بمنح درجة الدبلوم العام فى التربية.
- جميع برامج الدراسات العليا القائمة بالجامعة وهى (الدبلوم والماجستير والدكتوراه) تقتصر مجالاتها على العلوم السياسية، والمحاسبة، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، ولا توجد فى مجالات العلوم الطبيعية.

بالرغم مما تبذله جامعة ٦ أكتوبر لتفعيل دورها فى مجال البحث العلمى إلا أنه لابد من اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق ذلك من أهمها:

- إنشاء معامل بحثية متخصصة مستقلة عن الأقسام الأكاديمية والمعامل التعليمية تهتم بالبحوث التطبيقية وبحوث التطوير.
- تفعيل اتفاقيات التعاون المبرمة مع الجامعات الحكومية فيما يخص البحث العلمى والأنشطة البحثية.
- فتح المعامل البحثية الموجودة بالجامعة أمام الباحثين من الجامعات الحكومية ومراكز البحوث.
- تقديم الدعم المادى والخدمات البحثية للجامعات الحكومية.
- الاهتمام بالبحوث العلمية فى مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية بالشراكة مع الجامعات الحكومية.

رابعا: أهم توصيات ومقترحات تعزيز التعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى.

تقدم الدراسة فيما يلى مجموعة من المقترحات والتوصيات، توصلت إليها الباحثة من دراسة الواقع الحالى للجامعات الخاصة فى مصر ومنظومة البحث العلمى بها، أيضاً من نتائج الدراسات السابقة فى مجال تطوير البحث العلمى، ومما توصلت إليه الدراسة الحالية من أوجه القصور فى الدور البحثى للجامعات الخاصة فى مصر وضعف التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية الذى من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى، وجعلها تحتل مكانة متدنية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وتشمل المقترحات والتوصيات العناصر الأساسية فى منظومة الجامعات الخاصة بهدف تطويرها وتفعيل الدور البحثى لها من أجل تعزيز التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية فى مجال البحث العلمى، لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية وذلك على النحو التالى:

- مقترحات وتوصيات خاصة بالفلسفة والأهداف
- مقترحات وتوصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين
- مقترحات وتوصيات خاصة بالبحث العلمى
- مقترحات وتوصيات خاصة بالهيكل التنظيمى والإدارى والتشريعى.

١- مقترحات وتوصيات خاصة بالفلسفة والأهداف:

تمثل فلسفة الجامعات الخاصة مصدراً لاشتقاق أهدافها العامة، والتى تجسدها السياسة التعليمية، ويتم ترجمتها فى صورة استراتيجيات وخطط تربوية، لذلك لابد من فهم فلسفة الجامعات الخاصة وتحديدها وإعادة النظر فى أهدافها ولتحقيق ذلك لابد من:

- عدم تركيز فلسفة الجامعات الخاصة على الجانب المادى الرأسمالى، ومحاولة جنى الأرباح منها بقدر قيامها بأدوارها ووظائفها الأساسية فى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع.
- نشر الثقافة العلمية فى المجتمع وربط التعليم بالبحث العلمى فى الجامعات الخاصة لتعزيز ثقافة البحث العلمى لدى الباحثين والطلاب.
- يتم مراجعة أهداف الجامعات الخاصة وإعادة صياغتها، بحيث تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية وتواجه التحديات العالمية.

- صياغة الأهداف بصورة إجرائية دقيقة بحيث يمكن قياس مدى تحقيقها.
- ربط تجديد ترخيص الجامعات الخاصة بتحديد أهدافها البحثية والتحقق من قدرتها على تحقيق هذه الأهداف.
- عدم تركيز الأهداف على الدراسة الأكاديمية فحسب بل يجب أن تركز على الناحية البحثية ومجالات البحث العلمى بها.
- تأكيد أهداف الجامعات الخاصة على اكساب الخريجين مهارات القرن الحادى والعشرين ومنها القدرة على الابتكار، والقدرة على اتباع الأسلوب العلمى فى التفكير وحل المشكلات، والقدرة على التحليل والاستنباط، والقدرة على التواصل العلمى مع مصادر المعرفة.
- أن تعمل الجامعات الخاصة الأجنبية فى مصر من خلال رؤيتها على دراسة واقع المجتمع المصرى، واحتياجاته فى ضوء واقع سوق العمل المحلى والعالمى.
- أن تحرص الجامعات الخاصة الأجنبية فى مصر من خلال رسالتها على تأهيل جيل من الباحثين والقياديين القادرين على احترام ثقافة المجتمع المصرى، والحفاظ على هويته الثقافية.
- أن تقوم أهداف الجامعات الخاصة على أساس تحقيق الريادة والتميز سواء داخل المجتمع المصرى، أو على مستوى مؤسسات التعليم الجامعى المرموقة فى العالم.

٢- مقترحات وتوصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس:

عضو هيئة التدريس هو أهم عناصر العملية التعليمية بالجامعات ويقع على عاتقه مسئولية إعداد خريجين ذوى كفاءة وجودة تجعلهم قادرين على المنافسة محليا وعالميا، ومن ثم لابد من تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة والاهتمام بإعدادهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم البحثية ويتحقق ذلك من خلال ما يلى:

- زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة مع الالتزام بالنسب العالمية فيما يتصل بأعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب، بحيث لا تزيد عن ١: ١٠ فى الكليات العملية و ١: ٢٠ فى الكليات النظرية.
- ضرورة التزام الجامعات الخاصة بالقرار الخاص بأن يكون ثلث أعضاء هيئة التدريس بها دائمين ومعينين بالجامعة لا منتدبين إليها من الجامعات الحكومية، وذلك لإلزامهم

بالحضور الدائم، على أن يتم انتداب باقى فريق العمل من الجامعات الحكومية لسد العجز التى يواجه هذه الجامعات وعملها فى مصر.

- إلزام وزارة التعليم العالى للجامعات الخاصة بتطبيق القرار الخاص بتعيين ثلث أعضاء هيئة التدريس بها، وأن يكون هناك رقابة من هيئة الضمان والجودة على الجامعات الخاصة بصفة دورية لمنع ظهور مشاكل الجامعات الحكومية فى نظيرتها الخاصة.
- إنشاء مراكز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات الخاصة لتحقيق التنمية المهنية المستدامة لهم.
- وضع السياسات اللازمة، لتحرير وتحفيز حركة الباحثين فى التنقل من كل مؤسسات البحث العلمى المصرى بما فى ذلك الجامعات الحكومية والمؤسسات البحثية والجامعات الأهلية.
- تسهيل اشتراك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة فى المؤتمرات والندوات العلمية وتكثيف المهمات العلمية قصيرة المدى للاطلاع على أحدث التطورات العلمية لاسيما فى التخصصات الحديثة والنادرة.
- دعم التعاون بين الباحثين فى المجالات المختلفة وفى المعاهد المحلية والدولية.
- تخفيف العبء التدريسى والإدارى لعضو هيئة التدريس بالجامعات الخاصة حتى يجد الوقت الكافى لإنجاز الأبحاث العلمية.

٣- مقترحات وتوصيات خاصة بالبحث العلمى بالجامعات الخاصة:-

نص قانون إنشاء الجامعات الخاصة على أنه من بين أهداف إنشائها الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى، وأداء الخدمات البحثية للغير، لكن بدراسة الواقع الحالى للبحث العلمى فى الجامعات الخاصة تبين للباحث عدم الاهتمام بالبحث العلمى واقتصار دور معظم الجامعات على التدريس فقط، لذلك لابد من وضع قاعدة بحثية وزيادة الاهتمام بالبحث العلمى فى الجامعات الخاصة وذلك من خلال مايلى:

- إنشاء برامج للدراسات العليا فى جميع كليات الجامعات الخاصة ووضع نظم للقبول بها.
- ضرورة نشر ثقافة الجودة فى مجال البحث العلمى بالجامعات الخاصة، مع تقويم الأداء والأنشطة البحثية فى ضوء معايير الجودة الشاملة كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية للجامعات.

- تبنى إصدار مجلات علمية محكمة فى جميع الجامعات الخاصة بالتعاون مع دور نشر عالمية، مع إعداد دليل بالرسائل والأبحاث العلمية التى ينجزها الباحثون سنوياً فى جميع التخصصات.
- إنشاء ودعم المراكز البحثية المتميزة بالجامعات الخاصة حيث تعتبر مراكز التميز أداة التجديد والتطوير فى البحث العلمى، بحيث تتمتع باستقلال مؤسسى ودعم مالى مستمر وقيادات واعية، وخطة بحثية مركزة تتضمن موضوعات فى تخصصات بيئية وبحوث تطبيقية وكذلك بحوث أساسية.
- عقد بروتوكولات التعاون البحثى مع الجامعات الحكومية ومراكز الأبحاث العالمية والمؤسسات الداعمة للبحث العلمى.
- تقديم المنح الدراسية للطلاب والباحثين بالجامعات الحكومية والمراكز والمؤسسات البحثية.
- تجديد فكرة المدرسة البحثية على مستوى الأقسام العلمية ودعمها وتشجيعها لدفع حركة البحث العلمى بالجامعات الخاصة، تعتمد على وجود أساتذة قادرين على تكوين المدارس العلمية بحيث تتميز كل جامعة بعدد من المدارس العلمية المتميزة.
- العمل بنظام الكراسى العلمية المعمول به فى الجامعات المتقدمة بالعالم، وتهدف إلى تحقيق التميز والإبداع، واستثمار الكوادر الإبداعية المحلية والاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق الشراكات العلمية الناجحة عبر استقطاب أساتذة عالمية فى البحث العلمى.
- عقد وتفعيل الاتفاقيات الثقافية مع الجامعات المصرية والأجنبية بشكل إجرائى مع تبادل الأساتذة لفترات محددة للمشاركة فى الأنشطة البحثية والعلمية.
- تنشيط حركة التأليف العلمى والترجمة بالجامعات الخاصة، وتقديم حوافز مالية وأدبية للإنتاج المتميز، والاستعانة بأساتذة من الجامعات الحكومية ومراكز بحثية أخرى.
- التفكير فى إنشاء المنتجعات البحثية، ويطلق عليها منتجعات العلوم والتقنية كخطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية، وهى منتشرة فى دول العالم المتقدمة، وتمثل محاولة للاستفادة من ملكات الابتكار والابداع حيث توفر البيئة الملائمة لرعاية أنواع العلوم والمعرفة التى تنتج الإبتكار، وتدعم المنتجعات البحثية إقامة الروابط بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والمصانع ومؤسسات التدريب.

- ضرورة وجود خريطة بحثية بكل جامعة خاصة مرتبطة بمشكلات البيئة المحيطة وتكون منبثقة من الخريطة البحثية على المستوى القومى.
- إنشاء الحاضنات البحثية بالجامعات الخاصة؛ لدعم المشروعات الجديدة ورفع فرص نجاحها حيث تقوم الحاضنات الموجودة بالجامعات بالعمل كمنشآت تجريبية لتحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات تجارية وتهيئة البيئة المناسبة لتدريب أصحاب الأعمال الناشئين، كما تعزز أواصر التعاون مع الجامعات الحكومية والقطاعيين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- إنشاء جامعات تكنولوجية وجامعات جديدة بها تخصصات مستحدثة وغير نمطية كتخصص صناعة السفن، والهندسة النووية فى كلية الهندسة، على أن تتماشى مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠.
- الاهتمام بالبحث العلمى كمكون أساسى فى التعليم الجامعى الخاص، مع تشجيع التعاون والشراكة بين الجامعات الخاصة والشركات والمؤسسات الانتاجية والصناعية والخدمية فى مجال البحث العلمى.
- تشجيع الجامعات الخاصة على بدء الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، ولاسيما التى يتوافر بها المعامل البحثية والمكتبات واللوائح المعتمدة من لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات.
- استحداث برامج دراسية جديدة بالجامعات الخاصة، تتناسب والمستجدات المعرفية الحديثة، والاحتياجات المتجددة للتنمية وسوق العمل.

٤- مقترحات وتوصيات خاصة بالهيكل الإدارى والتنظيمى والتشريعى:

الإدارة الناجحة هى التى تحقق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية والإمكانات المتاحة لديها من أجل تحقيق الأهداف العامة لسياسة التعليم الجامعى، ومن ثَم فإن عملية الإصلاح والتطوير للجامعات الخاصة تستلزم إعادة النظر فى الهيكل الإدارى والتنظيمى والتشريعى فيها وذلك من خلال ما يلى:

- رسم هيكل تنظيمى فاعل لمنظومة البحث العلمى فى الجامعات الخاصة يحدد المستويات والمهام والعلاقات البيئية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمى وأهمها الجامعات الحكومية.

- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة البحث العلمى وسياساتها بالجامعات الخاصة.
- تفعيل الإشراف الحكومى على الجامعات الخاصة لمتابعة العمليات والأنشطة البحثية؛ للتأكد من قيام الجامعة بوظائفها البحثية بفاعلية وجودة عالية.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية غير الضرورية المتصلة بالتعاون والشراكة مع الجامعات الحكومية والدولية.
- إعادة النظر فى بعض مواد قانون تنظيم الجامعات الخاصة فيما يخص البحث العلمى وتطويره، من خلال تشكيل لجنة تضم خبراء فى مجال التعليم الجامعى والبحث العلمى وممثلين من القطاع الخاص ورجال الأعمال.
- إصدار تشريع موحد لتنظيم البحث العلمى يحفز مشاركة الجامعات الخاصة فى تمويل البحث العلمى، ويتيح إنشاء شراكات مع بالمؤسسات البحثية الحكومية.
- الاهتمام بقياس القدرة التنافسية لدى الجامعات الخاصة واتخاذ القدرة البحثية للجامعة مقياس لكفاءتها.
- أن تقوم الجامعات الخاصة الأجنبية فى مصر على أساس التعاون مع المؤسسات الحكومية، والخاصة، والرسمية، وغير الرسمية داخل المجتمع المصرى، من أجل التعرف على واقعه، وأهم احتياجاته، ومشكلاته والعمل على حلها.

بعد العرض السابق لمجموعة التوصيات والمقترحات التى تدعم الدور البحثى للجامعات الخاصة وتعزز التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

ترى الباحثة أنه من الطبيعى أنه سوف توجد معوقات تحول دون تنفيذ هذه المقترحات والتوصيات ومن هذه المعوقات ما يلى:

- الروتين والمركزية فى إتخاذ القرارات.
- انفراد بعض المسئولين بالقرار وعدم الاهتمام بالرأى الآخر.
- غلبة المنفعة الخاصة، وتقديم جانب الربح المادى على تحقيق جودة العملية التعليمية بالجامعات الخاصة.
- مقاومة التغيير من بعض القيادات.

- نقص الخبرة فى تنفيذ التطوير المقترح.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال ما يلى:

- عرض المقترحات على المجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والتعرف على آرائهم وإحداث التعديلات المطلوبة بها.
- توفير الإمكانات اللازمة (المادية والبشرية) اللازمة لتحقيق هذه المقترحات والتوصيات.
- محاولة إقناع المسئولين بالجامعات الخاصة بضرورة التغيير وتطوير الأداء فى مجالات العمل المختلفة وخاصة البحث العلمى، من أجل تحقيق الجودة والتميز وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

دراســـات وبحـــوث مقترحـــة:

١- التخطيط لتطوير التعليم الجامعى الخاص فى ضوء أهداف التنمية المستدامة.

٢- رؤية مستقبلية لدور الجامعات الخاصة فى تطوير البحث العلمى فى مصر.

٣- دراسة تقويمية لسياسة التعليم الجامعى الخاص فى مصر فى ضوء معايير الجودة الشاملة.

٤- تفعيل أدوار الجامعات الخاصة لتأهيل الخريجين لسوق العمل المحلى والدولى.

٥- دور الجامعات الخاصة فى خدمة المجتمع (الواقع والمأمول).

(ملحـــــــق)

قائمة بأسماء السادة المسئولين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة الذين تم مقابلتهم

١- أستاذ دكتور/سوسن عبد الحميد	جامعة النهضة
٢- أستاذ دكتور/صلاح خضر	جامعة ٦ أكتوبر
٣- أستاذ دكتور/ رأفت رضوان	الجامعة الأمريكية
٤- أستاذ دكتور / أمين أبو بكر	جامعة ٦ أكتوبر
٥- أستاذ دكتور /أمجد راضى	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة واللآداب
٦- أستاذ دكتور / محمد أبو الوفا	جامعة ٦ أكتوبر
٧- أستاذ دكتور/ محمد أشرف	جامعة الأهرام الكندية
٨- أستاذ دكتور/ إيهاب عامر	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات

المـــراجـــــــــع

أولا: المراجع العربية:

١- حسام محمد كامل: **كلمة افتتاحية** فى مؤتمر تدعيم القدرات التنافسية للجامعات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فى الفترة من ٤-٥ يونيو، ٢٠٠٨.

٢- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى: **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥- ٢٠٣٠**، مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالى والبحث العلمى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥.

٣- عائشة عبد الفتاح الدجدج: تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، مج ٢٧، ٤ (١٠٨) أكتوبر، ٢٠١٦.

٤- عبد الباسط محمد دياب: تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للجمعية المصرية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية جامعة بنى سويف تحت عنوان "اتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم فى الوطن العربى" فى الفترة من ٦-٧ فبراير، ٢٠١٠.

٥- **ترتيب الجامعات المصرية عالميا طبقا لتصنيف وبيومتركس**

http://www.webometrics.infolrankbyconutry.asp? Country= eg

٦- عبد المجيد عبد الرحمن ومروة حجازى: ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مصر، مج ٣٤، ع ٢، ٢٠١٠.

٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **نشرة التعليم الجامعى فى مصر (حكومى وخاص)**، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨.

٨- جابر عبد الحميد وأحمد خيرى كاظم: **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٩٩.

٩- على صالح جوهر، وائل وفيق رضوان: **التعليم العالى العام والخاص**، الواقع والتحديات، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

١٠- على السلمى: **نموذج قياس الفجوة التنافسية**، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الأسكندرية، ٣٠-٣١ أكتوبر،١٩٩٦.

١١- محمد عشرى حسن عبد المهدى: **مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية**، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، مشروعات تطوير وتحديث الجامعة، جامعة حلوان، ٧-٩ مايو ٢٠٠٦.

١٢- صلاح سالم زرنوقة: محرر البحث العلمى والتنمية فى مصر، "**قضايا التنمية**" عدد ٢٨، مركز وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة.

١٣- يمكن الرجوع إلى:

- رجاء محمود أبو علام: **مناهج البحث فى العلوم النفسية والتربوية**، القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠١١.
- حسين رشوان: **العلم والبحث العلمى**، الأسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢.

١٤- ياسر مصطفى: "البحث العلمى بالجامعات فى كل من الصين وانجلترا دراسة مقارنة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ٢٠٠٥.

١٥- عفاف سعيد على محمد: تفعيل دور الجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء إحتياجات سوق العمل المصرى، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٧.

١٦- جمال مصطفى محمد مصطفى: العوامل المؤثرة فى رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات الدولية للجامعات، **مجلة قطاع الدراسات التربوية**، جامعة الأزهر، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٧- محمود سلام اليمانى: "**إشكالات البحث العلمى فى الجامعات الفلسطينية ومقترحات علاجها**، مؤتمر البحث العلمى مشكلاته وآفاق تطويره، فى الفترة من ٢٢-٢٤ أبريل الرياض، ٢٠٠٨.

١٨- إبراهيم الدسوقى عوض الله توفيق: تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة "رؤية مستقبلية" ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

١٩- فوزية محمد علام: تطوير سياسة التعليم الجامعى بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية- **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٤.

٢٠- هانى سليمان رومان: تصور مقترح لدور الجامعات الخاصة فى تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى، **رسالة ماجستير**، قسم التعليم العالى والجامعى، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة،٢٠١٤.

٢١- * يمكن الرجوع إلى: **www.youm7.com/story/2015/3/2/6542**

بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٣ http://www.masress.com/akhabarelyoum/22/27

٢٢- أميرة محمد عمارة: تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحى المصرى، **رسالة ماجستير**، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٢.

٢٣- نيفين حسن شمت: **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعى، الأسكندرية،٢٠١٠.

٢٤- محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية فى الأقطار العربية، **المعهد العربى للتخطيط بالكويت** العدد ٢٤، السنة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٥- عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالى- إطار مقترح، **مجلة** الباحث، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، الجزائر، ع١٠، ٢٠١٢.

٢٦- أيمن على عمر: **جودة التعليم العالى فى مصر كوسيلة للوصول لتنافسية أفضل**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تدعيم القدرات التنافسية للجامعات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٤-٥ يونيو، ٢٠٠٨.

٢٧- وائل إبراهيم هميمى: الحواجز التنافسية فى الفكر الإستراتيجى نحو إطار فكرى مقترح لتدعيم الموقف التنافسى لمنظمات الأعمال المصرية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ أبريل ٢٠٠٤.

٢٨- أحمد عزمى عبد العزيز: القيادة الإستراتيجية ودورها فى تنمية القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال الدولية لجمهورية مصر العربية- دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٠.

٢٩- شاكر محمد فتحى أحمد: **التغير التنظيمى والتميز التنافسى للمنظمات التعليمية المعاصرة**، بحث مقدم إلى مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية- رؤي واستراتيجيات، جامعة سيناء، ٢٢-٢٤ مارس ٢٠٠٩.

٣٠- ناجى عبد الوهاب وعلى عبد الرؤف: تدويل التعليم العالى المصرى على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية" **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربى للتعليم والتنمية، العدد ٢٧٧ أبريل ٢٠١٢.

٣١- عبد الرحمن بن أحمد صانع: التصنيفات الدولية للجامعات- تجربة الجامعات السعودية **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، ٢٠١١.

٣٢- اليونسكو: **التعليم العالي فى مجتمع العولمة**، وثيقة توجيهية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، ٢٠٠٤

٣٣- أمانى حسن نصر: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فى تدويل التعليم الجامعى والإفادة منها فى جمهورية مصر العربية، **رسالة دكتوراه**، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة عين شمس٢٠٠٦.

٣٤- وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، **النشرة الدورية**، العدد الثالث، ٢٠١٦/٢٠١٧.

٣٥- حامد عمار ومحسن يوسف: **إصلاح التعليم فى مصر**، منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الأسكندرية، ٢٠٠٦ .

٣٦- محمد زكى عويس: سياسات البحث العلمي فى مصر، المؤتمر السنوى الثامن عشر، للبحوث السياسية، التعليم العالي فى مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل، **مركز البحوث والدراسات السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠٠٥.

٣٧- جمهورية مصر العربية: مجلس الوزراء، **خطة تطوير البحث العلمي فى مصر**، مايو ٢٠٠٧.

٣٨- المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة السابعة والعشرون**، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٩- نادية يوسف جمال الدين: "**قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى الخامس "التعليم الجامعى فى مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات" معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، فى الفترة من ١١-١٢ يوليو، ٢٠٠٧.

٤٠- زينب توفيق السيد عليوه: **المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى فى الوطن العربى**، بحث مقدم إلى المؤتمر القومى السنوى الثالث عشر، الجامعات العربية فى القرن ٢١: الواقع والرؤى، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، فى الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر، ٢٠٠٦.

٤١- محمد شبانة: **التعليم العالى الخاص- جامعات ومعاهد- بين سياسات الدولة وواقع الحال: رؤية تحليلية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثامن عشر "التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير، ٢٠٠٥م.

٤٢- رئاسة الجمهورية: قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، **الجريدة الرسمية**، العدد ٣١ (تابع)، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٣٠ يوليو ١٩٩٢م.

٤٣- أميرة سامح عبد الرحمن: دراسة تحليلية لواقع الجامعات الأجنبية الخاصة فى مصر، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، ع ٣٥، مج (١)، ٢٠١١.

٤٤- عبد العاطى حلقان: التعليم الجامعى الخاص فى جمهورية مصر العربية وإنجلترا وأمريكا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠٥.

٤٥- وزارة التعليم العالى: مصر ٢٠١٧ http://www.hmisr.com/education/

٤٦- حسين بشير محمود: **حول الجامعات الخاصة فى مصر (الواقع- المأمول)** المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر، لمركز تطوير التعليم الجامعى العربى: آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

٤٧- رئاسة الجمهورية: **القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية**، الجريدة الرسمية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، العدد ٩ مكرر، ٢٠٠٩، مادة (٢).

٤٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **النشرة السنوية (الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس) للتعليم العالى** (٢٠١٣-٢٠١٤)، إصدار أكتوبر ٢٠١٥.

٤٩- رئاسة الجمهورية: **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٣٠٢) لسنة ٢٠١٠م،** باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة و الأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩م، مرجع سابق، المادة (٢٠).

٥٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **النشرة السنوية للجامعات الخاصة:** الطلاب المقيدون/ أعضاء هيئة التدريس ٢٠١٠/٢٠١١، القاهرة، يوليو ٢٠١٢.

٥١- غدير رائف محمود: مؤشرات الكفاءة الداخلية لبعض الجامعات الخاصة فى مصر، **رسالة ماجستير**، كلية تربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧.

٥٢- وزارة التعليم العالى: **مؤتمر التعليم فى مصر نحو حلول ابداعية**، مايو ٢٠١٧.

ثانيا: المراجع الأجنبية

53- Taube, Michael, one Reson Dur universities are deficient is the startling lock of private competition, **report news magazine (Alberta education)** in (7/3/2002), v. 27,Issue 5,, 2002.

54- Peterson, Pool, Choice and Competiton in American Education, Lanham MD: Row man and l ittefield, 2006, Available on line at www.eul.edu.eg, 7-4-2007.

55- Franz todtling: **the role of universities in innovation systems and regional economies**. The future of academic research-OECD expert meeting Vienna 2006.

56- Shinichi yamamoto, **academic research in japan. The future of academic research** OECD expert meeting Vienna 2006.

57- Hundley, Stephen p: corporate universities collaboration, not comperetition, line at www.eul.edu,Eg, 2007.

58- Etzkoviz h,: The second academic revolution: **the role of the research university in economic development in the research system in transition,** Susan cozzens, et al (Eds). (Dordrecht Kluwer academic publishers) (2009).

59- krugman, Paup: **Pop internationalism**, the Mit Press, Cambridge, Massachusetts, London, Eugland, 1996.

60- kolasinsk; Maciej & others: The strategic Rde of public Reation in creating the competitive advantages of private higher education in Polan: the example of the school of banking in Poznan, **higher education in Europe,** Dec, 2003, Vol (28) issue (4).

61- Marginson, simon: global university rankings implications ingeneral and for australia, **Jornal of higher education policy and manegment**, vol. 29, no. 2. July, 2007.

62- Liu, nian cai and chang,ying: the academic ranking of world universities, **Highen Education in Europe**, vol . 30،no2.،july 2005

63- Rauhvargers, andrejs: **Global university rankings and their impact**, eua reporton rankings, relgium, 2011.

64- Webometrics: webometrics ranking of world universities methodology retrieved, April 30th, 2007 available: http://www. Wes.org/ewenerhyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china. htmgims"106hyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.ht mgims" aug/china.htmgims

65- Webommetrics: world universities, ranking on the web by cybermetrics lab. Available: http://www.webometrics .info.

66- Taube, Michael, one Reson Dur universities are deficient is the startling lock of private competition, **report news magazine (Alberta education)** in (7/3/2002), v. 27,Issue 5,, 2002.

67- Peterson, Pool, Choice and Competiton in American Education, Lanham MD: Row man and l ittefield, 2006, Available on line at www.eul.edu.eg, 7-4-2007.

68- Franz todtling: **the role of universities in innovation systems and regional economies**. The future of academic research-OECD expert meeting Vienna 2006.

69- Shinichi yamamoto, **academic research in japan. The future of academic research** OECD expert meeting Vienna 2006.

70- Hundley, Stephen p: corporate universities collaboration, not comperetition, line at www.eul.edu,Eg, 2007.

71- Etzkoviz h,: The second academic revolution: **the role of the research university in economic development in the research system in transition,** Susan cozzens, et al (Eds). (Dordrecht Kluwer academic publishers) (2009).

72- krugman, Paup: **Pop internationalism**, the Mit Press, Cambridge, Massachusetts, London, Eugland, 1996.

73- kolasinsk; Maciej & others: The strategic Rde of public Reation in creating the competitive advantages of private higher education in Polan: the example of the school of banking in Poznan, **higher education in Europe,** Dec, 2003, Vol (28) issue (4).

74- Marginson, simon: global university rankings implications ingeneral and for australia, **Jornal of higher education policy and managment**, vol. 29, no. 2. July, 2007.

75- Liu, nian cai and chang,ying: the academic ranking of world universities, **Highen Education in Europe**, vol . 30،no2.،july 2005

76- Rauhvargers, andrejs: **Global university rankings and their impact**, eua reporton rankings, relgium, 2011.

77- Webometrics: webometrics ranking of world universities methodology retrieved, April 30th, 2007 available: http://www.Wes.org/ewenerhyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims"106hyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims" aug/china.htmgims

78- Webommetrics: world universities, ranking on the web by cybermetrics lab. Available: http://www.webometrics .info.

79- http://akhbarelyom.com/news/newdetails/2013595/1/1,2017 مايو

80- Zewail city of science and technology (GE) http:// wwwzewailcity.edu.eg/main/ content.php?/lang= arsalias2017.

81- Arab world/Ran www.webometrics.info/en/aw.

ثالثا: الجـــــــــداول:

- جدول (١) ترتيب الجامعات طبقا لتصنيف (ARWE) الصينى http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008statistics(EN).h.tm
- جدول (٢) الجامعات الخاصة المعتمدة فى جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ المصدر: وزارة التعليم العالى، ٢٠١٧

- جدول (٣) تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.
- جدول (٤) تطور أعداد المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.
- جدول (٥) تطور أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.
- جدول (٦) تطور أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.
- جدول (٧) تطور أعداد الخريجين بالجامعات الخاصة.
- جدول (٨) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى أعداد الطلاب فى الجامعات الخاصة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للجامعات الخاصة، القاهرة، يوليو ٢٠١٢، ٦٤-٧٠
- جدول (٩) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

Abstract

The title of the study

Enrichment the cooperation between the Egyptian Universities (Governmental and Private) to develop its competitive abilities in scientific research

Introduction

The Education issue generally is not only one of the most important Egyptian issues but also it has a priority because the undergraduate education is the basic to the development in different fields. The importance of the university education plays an important role in preparing the human resources which is important in the development projects in all fields. As a result, the university Education becomes the main target to the developing countries' governments because it provides the society with the human resources and the available possibilities to achieve the society needs and aims.

The competitive issue of both products and human resources is the main and important issue to researchers, Businessmen and policy makers of both advanced and developing countries. The proficiency of workers and products faces fierce competition in and out countries. The productivity face new practices such as the shift from labor-intensive technology to knowledge-intensive technology and the whole quality management. That transformation makes the competitive issue of the universities a necessity not an intellectual luxury.

According to the previous we can derive the problem of the study **in the following main question:**

How can we improve the competitiveness of the Egyptian universities (Governmental and Private Ones) in scientific research by reinforcing the cooperation between them?

1- This main question can be divided into the following questions:
2- What is the philosophical framework governing of competitiveness?
3- What is the reality of the competitiveness of Egyptian universities in the field of scientific research?
4- What is the reality of private universities in Egypt and scientific research?

5- How can we enrich the cooperation between the Egyptian Governmental universities and the private ones to improve the competitive ability of these universities in scientific research?

Aims of the study

The study aims to explore the theoretical and the conceptual framework of the competitive ability of the Egyptian universities in scientific research trying to have recommendations and suggestions to enrich the cooperation between the Egyptian governmental Universities and the private ones to improve the competitiveness ability.

Approach of the study

The study depended on the descriptive approach which describes the data and information analysis and explanation with discovering the relations between the Educational phenomena. The researcher depended on that approach to describe the basics of this competitive ability of the Egyptian Universities.

The procedures of the study:

The study depends on the following procedures:

First: the conceptual and the theoretical framework of the Egyptian competitive ability: (Concepts – pillars – components – measurements)

Second: the case of the competitive ability of the Egyptian Universities in Scientific Research.

Third: the case of the private universities and scientific research in Egypt.

Forth: recommendations and suggestions which enrich the cooperation between the Egyptian governmental universities and the private ones to develop its competitive ability in scientific research.

The results of the study

The study results can be summarized in some recommendations and suggestions which included the main elements in the organization of the private universities to develop it and activate the role of scientific research to enrich the cooperation between these private universities and the governmental ones in the field of scientific research to develop its competitive ability. It can be represented in the following:

1- Recommendations and suggestions of the philosophy and aims.
2- Recommendations and suggestions of the professors and researchers.
3- Recommendations and suggestions of scientific research.
4- Recommendations and suggestions of organizational, administrative and legislative framework.

Keywords:

- The competitive ability of universities.
- The private universities.
- The scientific research.